

الاستثمار في فقراء المزارعين مفيد

إعادة النظر في مناهج الاستثمارات الزراعية

محظور النشر حتى الساعة 00.01 بتوقيت غرينتش من يوم الثلاثاء الموافق 30 يونيو/حزيران 2009

أدت عشرات السنوات من ضعف الالتزام القطاع العام بالاستثمار في قطاع الزراعة إلى عرقلة قدرة المزارعين على التكيف مع تذبذب الأسعار والصدمات المناخية والاقتصادية، وقدرتهم على إخراج أنفسهم من دائرة الفقر. إلا أن المانحين والحكومات عليها رؤية الاستثمار في الزراعة كجزء من الحل طويل الأجل للالتزامات الغذائية والمالية والمناخية. ولا يمكن تحسين التنمية الزراعية وتحسين سبل عيش سكان الريف أو خفض معدلات الفقر دون تجديد الالتزام بالاستثمار المتزايد والحكيم، في القطاع الزراعي. ويجب أن تأخذ هذه الاستثمارات بعين الاعتبار الأشخاص الفقراء المنسيين الذين يعيشون في مناطق مُهمشة، وأن تكون الاستثمارات مناسبة لمختلف الأوضاع، ويحركها الطلب، وتشاركية، وتعزز من سبل العيش المستدامة لسكان الريف عبر انتهاج ممارسات مستدامة بيئياً وقادرة على تمكين الأفراد، وتتعامل مع احتياجات الرجال والنساء على حد سواء وبلا تمييز.

الملخص

بلغت أسعار الغذاء العالمية في يوليو/تموز 2008 أعلى معدل لها منذ مطلع السبعينيات. وتكومت الأغذية على أرفف المحال التجارية دون أن تصل إلى متناول اليد. وبدأت أعمال الشغب والعصيان، وتأثر الملايين، ودُفع مائة مليون آخرون إلى صفوف الجوعى، مما زاد إجمالي عدد الجوعى في العالم إلى المليار نسمة. ويمكن أن تتزايد هذه الأعداد من جديد مع استمرار ارتفاع أسعار الطعام، ومع استمرار ارتفاعها في أسواق محلية عديدة.

وبعض النظر عما سبق، فإن القرن العشرين شهد نمواً غير مسبوق في الإنتاجية الزراعية لسبب أساسي واحد: الالتزامات الحكومية القوية بالاستثمار في البحوث الزراعية والتنمية وفي دعم القطاعات المساندة للبحوث والتنمية. مثل "الثورات الخضراء" للأرز والقمح في آسيا أثناء الستينات والسبعينات، حيث تزايدت إنتاجية محاصيل الأرز بحوالي 32 في المائة والقمح بـ 51 في المائة. ودون معدلات النمو هذه، فمعروف على أوسع نطاق أنه كانت لتقع فجوات هائلة في توفر الأغذية على مستوى العالم في الوقت الراهن،² لكن تحقيق معدلات النمو هذه جاء على حساب خسائر بيئية وصحية لحقت بالبشر، مع زيادة عدم المساواة في التعامل مع الريف، وغياب الحلول الكافية لإعداد سياسة أفضل لأمن تملك الأراضي، وقوانين العمل وتطبيقاتها، وتمكين المرأة.

ومن المفارقات العجيبة أن هذه النجاحات أسهمت في رضا الرأي العام عن درجة كفاية العرض المتوفر من الأغذية، ومنعت الكثيرين من الوصول إلى الرفاهية.³

وتجسد رضاء الرأي العام على مدار عشرات السنين من تراخي الالتزام الحكومي والعالم من الاستثمار في الزراعة بالدول النامية. وهذا الرضاء أعاق من قدرة المزارعين على مواكبة تذبذب الأسعار، والصدمات المناخية والاقتصادية، وإخراج أنفسهم من دائرة الفقر. على العكس من الدول الغنية لم تتجاهل قطاعاتها الزراعية. فعلى التوالي فيما يلي، استثمرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سنوياً بمتوسط 17765 و7614 دولاراً لكل مزرعة في السنوات من 1986 إلى 2007، مقارنة بمعدل 1.01 و2.46 دولاراً هو معدل استثمار الدول الفقيرة السنوي في المزارع الصغيرة عن الفترة نفسها.⁴ وحتى مع ضخ الاستثمارات، فلم تكن – الاستثمارات – كافية سواء في أعدادها أو نطاقها، مع سوء توزيعها، وبذلك لم تتم تلبية احتياجات الكثير من المجتمعات الزراعية، لا سيما الخاصة بصغار المزارعين، والنساء والعمال في المناطق المهمشة.

وقد أدى إصدار التقرير العالمي للتنمية لعام 2008 إلى تجدد الاهتمام بالزراعة باعتبارها من أسس تقليل الفقر والجوع. واستجابة لهذا الاهتمام، ازدادت التبرعات من جميع المانحين بنحو 25 في المائة من 3.8 مليار دولار عام 2006 إلى 5 مليارات عام 2007.⁵ ثم ثبتت أزمة الغذاء التي نشبت في عام 2008 أنظار الرأي العام على مشكلة الزراعة. وسرعان ما توافد المانحون في العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، وإن كان توافدهم لم يكن كافياً، فقط ليبيها إقدامهم هذا إبان الأزمة المالية وهداً عليها، وما تلاها من كساد. وقد بدأت بالفعل البنوك ومؤسسات الإقراض في التأثير بالسلب على أزمة الغذاء وفي سرقة الأضواء منها.

ومع ضخ 8.7 مليار دولار على الأقل في القطاع المالي العالمي منذ يناير/كانون الثاني 2009 لاستئناف تدفق التجارة والائتمان،⁶ فإن مجتمع المانحين اقترب من أن يكون خاوي الوفاض مع تضاؤل عائدات الحكومات الوطنية، مما قد يؤدي إلى التراجع على مسار أية مكاسب تحققت في مجال خفض معدلات الفقر في العقود الأخيرة. وفي أسوأ الحالات، فيمكن أن تبلغ معدلات البطالة العالمية 231 مليون نسمة، و53 مليوناً آخرين يمكن أن يحاصروهم الفقر بالعيش على أقل من 2 دولار يومياً.⁷ على المانحين والحكومات أن تستثمر في الزراعة كجزء من الحل طويل الأجل للأزمات الغذائية والمالية والمناخية. ويمكن للنمو الزراعي في الدول الفقيرة التي تعتمد اقتصادياتها على الزراعة، يمكنه أن يقلل من الفقر عبر ارتفاع الطلب على العمالة وعلى السلع والخدمات الزراعية.

ولا يمكن تحسين النمو الزراعي العالمي وسبل العيش الريفية - أو الفقر - دون تجدد الالتزام العام بالاستثمار أكثر وأوسع في جهود البحوث والتطوير الزراعي، وفي تنمية الريف ودعم قطاعات التعليم والبنية التحتية والصحة والبيئة. ومع تواجد فرص قليلة نسبياً للاستثمارات المربحة، من قبل مستثمري القطاع الخاص في العديد من هذه المجالات، فإن القطاع العام والقطاع الأهلي يجب أن يلعبا أدواراً أقوى. ويتبين أن الاستثمار في الأشخاص الفقراء يُجدي، حين يقاس هذا الاستثمار على مؤشرات تقليص الفقر وليس العائدات من الاستثمارات.

ومن الأهمية بمكان ضخ التمويل على نطاق موسع وعلى نحو يمكن التنبؤ به في التنمية الزراعية. فالزراعة صناعة متنوعة ودينامية. ومع تباين الظروف من مكان لمكان، فإن مبدأ "مقاس واحد يناسب الجميع" يصبح غير صحيح. فالاستثمارات الزراعية يجب أن تُعد في كل حالة على حدة، وكذلك لا توجد تكنولوجيا واحدة مجدية في كل مكان، فإن التكنولوجيا أيضاً وفي حد ذاتها لا تجيب إلا على جزء من السؤال. وكما يتم التصدي للفقر، فمن الواجب ضخ الاستثمارات في الزراعة وفي دعم الزراعة وفي مجالات أخرى خارجها.

كما أن من يحصلون على الاستثمارات وأماكن ضخها مهمة للغاية. فالاستثمار الزراعي يجب أن يشمل من تجاهلتهم المكاسب الإنتاجية في القرن الماضي، ويُقدر عددهم بثلاثي المزارعين في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، وتتوفر لهؤلاء فرص أقل للعمل بغير الزراعة. وجراء استبعادهم مادياً واجتماعياً، فإن الفقر في هذه المناطق يسود أكثر جراء الاستبعاد المادي والاجتماعي والسياسي. والهجرة الناجمة عن الإحساس بالإحباط واليأس تقاوم من المشكلات الاجتماعية، لا سيما بالنسبة للمرأة. عدم الحصول على الأراضي وعدم استقرار أحوال حقوق العمال تجعل سوق العمل أكثر تراخياً وينعدم فيه اليقين. والنساء في المزارع لا يتاح لهن دائماً الوقت أو الأصول أو رأس المال الاجتماعي للانخراط في العمل الإنتاجي بمجال الزراعة. من ثم فإن الاستثمار على حد سواء في احتياجات الرجال والنساء لهو من الأمور الأساسية المطلوبة.

كما أن المزارعين في المناطق المهمشة هم من يرعون بعض أسوأ الأراضي حالياً، ويتحملون عبء الحفاظ على التنوع الحيوي للمحاصيل عالمياً وإدارة بعض أكثر أنواع التربة في العالم هشاشة. فهم حلفاء في كفاح التغيير المناخي. والمخطط الأطول مدى بشأن الحفاظ على الموارد يقتضي التحول من المنهج التكنولوجي للتناول إلى الاهتمام بالبيئة. وبدلاً من التركيز فقط على تحسين المحاصيل؛ فيجب أن تستهدف الاستثمارات أيضاً تحسين معدلات استدامة البيئة.

ومع استشراف المستقبل، فيجب أن تستهدف الاستثمارات الزراعية الاستثمار في الناس. فغرس رأس المال الاجتماعي والمعرفي في الفقراء، لا سيما النساء، في المناطق الريفية، وتمكينهم من تبني سبل الزراعة المستدامة بيئياً عبر المناهج التشاركية، هو ما يجب اتباعه. ومن الناحية البراغمية، فيجب أن يكون الطلب هو المحرك والدافع للاستثمارات، لكن أيضاً يجب أن يشمل الدافع مزيجاً من: العلوم الحديثة، ونماذج تكنولوجيا التنمية والانتشار منخفضة التكاليف التي تستهدف المزارع، والتوسع في سلسلة القيم مع أخذ المعنيين بالاستثمارات في الاعتبار، وآليات لتحسين إدارة المخاطر. ويجب على المنتجين والعمال توفير الحماية الأساسية وتطبيق حقوقهم العمالية، ويجب على الحكومات أن تساعد تجار التجزئة والموظفين على خلق بيئة من "شمولية التنمية".

ويجب أن تهدف الاستثمارات إجمالاً إلى تقليل معدلات الفقر، والاستجابة لاحتياجات الأشخاص الفقراء، ودعم الاستدامة البيئية، وتمكين المرأة والمجتمعات الريفية من أجل بناء سبل عيش ريفية مستدامة. ويجب قياس مؤشرات نجاح المانحين والحكومات على حد سواء بناء على هذه المعايير.

توصي مؤسسة أوكسفام بأن يقوم المانحون والحكومات الوطنية ومستثمرو القطاع الخاص بما يلي:

1. جعل الزراعة في صميم جهود التنمية. ويهدف هذا في نهاية المطاف إلى تقليل معدلات الفقر، وأن تصبح الزراعة مجدداً أولوية أساسية للحكومات والمانحين على حد سواء.
2. ضخ استثمارات أكثر بقدر أكبر من الحكمة. فالاستثمارات في الزراعة يجب أن تكون أكبر مما تم الإعداد له بالفعل، وأن تكون قابلة للتنبؤ وتتمتع بالشفافية وغير مرهونة باستثمارات

في مجالات أخرى، وأن يتم ضخها عبر أسلوب دعم الميزانيات، وأن يكملها تمويل منظمات المجتمع المدني، بصفتها جهة رقابية على الحكومات وبصفتها موفر تكميلي للخدمة.

3. **يجب الإقرار بأن مقياس واحد لا يناسب الجميع.** يجب أن تكون الاستثمارات في الزراعة والبحوث الزراعية الخاصة بالمناطق المهمشة، مُعدّة خصيصاً للأوضاع الخاصة بكل منطقة على حدة، وأن تكون تشاركية ويحركها الطلب.

توصي أوكسفام بأن تقوم الحكومات الوطنية، بمساعدة من المانحين، بالآتي:

1. **ملء الفجوة التي خلفها القطاع الخاص.** لأن مستثمري القطاع الخاص يجدون أقل فرص الربح في المناطق المهمشة، من ثم يجب على القطاع العام والقطاع الأهلي لعب أدوار أقوى في تلك المناطق.

2. **بناء سيل عيش ريفية مستدامة.** الاستثمارات العامة في العمل بالمزرعة لها الأولوية، لكن يجب أن تكملها الاستثمارات في تنمية القطاعات الريفية الأخرى غير العمل في المزرعة، من بنية تحتية في صورتها اللينة والصلبة، وفي التعليم والرعاية الصحية، من أجل تأثير أقوى على الإنتاجية وفي نهاية المطاف على تقليل معدلات الفقر.

3. **الاستثمار في المناطق المهمشة.** يجب أن تشمل الاستثمارات الزراعية الأشخاص الذين سقطوا من الحسابات: يُقدر أنهم نحو 66 في المائة من الفقراء من سكان الريف. وأي خطة تركز فقط على الاستثمارات الزراعية لصالح المناطق المُفضل الاستثمار فيها بناء على حسابات الربحية ستكون خطة معيبة، لا سيما في البلدان التي فيها قسط محدود من الأراضي الجيدة.

4. **دعم التقنيات التي لا تحتاج الكثير من المدخلات الخارجية.** مطلوب الاستثمار في تنمية التقنيات ذات المدخلات الخارجية المحدودة التي تؤدي إلى الحفاظ على الموارد، وتقل من التبعية للمدخلات المشتراة، وتدعم المزارعين في المناطق المهمشة والمفضلة على حد سواء.

5. **الإقرار بأنه لا يوجد حل نموذجي.** مثلما لا يمكن أن تجدي تكنولوجيا واحدة في كل مكان، فإن التكنولوجيا في حد ذاتها هي جزء من الحل لا أكثر. ويجب أن تمتد الاستثمارات أيضاً إلى خارج مجال الزراعة برمتها كي توفر شبكات أمان للمتأثرين بالصدمات المناخية والاقتصادية ومن لا يمكنهم الاستمرار على الدوام في العمل داخل دائرة الاقتصاد.

6. **تمكين المزارعين ومجتمعاتهم المحلية في التعرف على احتياجاتهم وأكثر الاستثمارات استدامة، بتعزيز قدرة المنظمات الإنتاجية على العمل الجماعي والتفاوض على أسعار أفضل وخدمات أفضل والقدرة على التمويل الذاتي لأولويات التنمية.**

7. **معاملة الأفراد بصفتهم مورد أساسي للتنمية.** استخدام تكنولوجيا أفضل لن يقضي في حد ذاته على الجوع أو يحسن من الأمن الغذائي. فالاستثمارات في التقنيات الزراعية المجدية في المناطق المهمشة يتطلب استثمارات موسعة من قبل المزارعين أنفسهم. وأغلب التقنيات الجديدة تركز على المعرفة. وأثرها يعتمد على تعليم المزارع خارج قنوات التعليم الرسمية، مثل مدارس توعية المزارعين في الحقل.

8. **دعم حقوق العمال.** يحتاج عمال المزارع المتلقين للأجور إلى تشريعات نافذة تنص على تدابير حماية أفضل للعمال، وحد أدنى للأجور، ومعاشات، وإتاحة الرعاية الصحية.

9. **الاستثمار في احتياجات المرأة.** المرأة هي المفتاح إلى الأمن الغذائي. والاستثمارات في الزراعة يجب أن تشمل النساء والتصدي لاحتياجات النساء في القطاعات الزراعية والقطاعات المتصلة بها. وقدرة المرأة على الحصول على المدخلات وخدمات التمويل يجب أن تتحسن إذا أردنا لها أن تحقق ما بوسعها تحقيقه.

وسط مرتفعات الأنديز في بيرو، يعيش خوسيه جونزالس كوندو، المزارع وراعي حيوان الألباكا [حيوان يشبه اللاما لكن أصغر] من منطقة شينوسيري، على ارتفاع 16000 قدم (4900 متر) فوق سطح البحر، وليس لديه ما يكفي من نقود لإطعام وإيواء قطيع الألباكا الخاص به. إيسا تينين سيديبي، أم ومزارعة قطن في حقول بوغوني جنوبي مالي، تكافح كي تمد محاصيلها بالسماذ وكي تدير عملها إلى جانب رعاية أسرتها. ألأمي بيررا وزوجها مزارعا قمح و"تيف" في منطقة باكو بأثيوبيا، وهما قلقان كثيراً على إطعام أطفالهما الثمانية على مسافة ألفي ميل (2300 كم) إلى الجنوب، في زيمبابوي، تواجه أسرة بياترس ماسوهو تحديات مشابهة تتمثل في قلة الأمطار وعدم كفاية البذور لمحاصيل الغلال والطحين. وفي قارة أخرى، في كمبوديا، يسعى رورت كيا إلى كسب العيش من زراعة الأرز.

ما المشترك بين جميع هؤلاء المزارعين؟ القليل، إذا ما نظرنا إلى سمات وخصائص بيئة العمل الخاصة بكل منهم، والعادات والتقاليد وما لديهم من أصول. لكن المشترك أنهم جميعاً يعتمدون على الزراعة في كسب رزقهم، وهو النشاط الذي يزداد تذبذبه يوماً بعد يوم جراء تهديدات التغير المناخي، وجراء الأزمات العنانية والمالية الأخيرة، وتراجع الاستثمارات في الزراعة. لماذا؟ إنهم يعيشون في بيئات مُمهشة ومتنوعة وقاسية يصعب فيها الزراعة. وبالنتيجة فمن الصعب أن يصلوا إلى احتياجاتهم التي تعد في أغلب الأحوال غير جذابة للمانحين وللقطاع الخاص. ولا يوجد شكل واحد من أشكال التدخل قادر على مساعدتهم جميعاً. لكن تراجع معدلات الفقر والتخفيف من آثار التغير المناخي، وبناء قدرتهم على مقاومة والصمود في وجه الصدمات المناخية والاقتصادية توجب تمكين هؤلاء المزارعين ومجتمعاتهم كي يتعرفوا على الاستثمارات الأفضل للوفاء باحتياجاتهم. إلا أن هذا يتطلب التزاماً جدياً من المانحين والحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمزارعين أنفسهم، إذ يتعين عليهم جميعاً استثمار المزيد وبشكل أكثر حكمة، في النشاط الزراعي.

وعلى خلفية وجود ثلاث أزمات عالمية، فإن جذب الانتباه إلى الزراعة وتمويل الزراعة والتنمية الريفية ليس بالأمر السهل، لا سيما مع تركيز كل العيون على القطاع المالي. ورغم محاولات لتنسيق الرد العالمي على أزمة الغذاء، كما يتبين من تشكيل قوة عمل الأمم المتحدة رفيعة المستوى UHHLTF في قمتي روما 2008 ومديري 2009 واجتماع وزراء زراعة دول الـ جي 8، فإن المجتمع الدولي لم يتقدم إلا أقل القليل على هذا الصعيد. وفيما خرجت "المجموعة الأمريكية الدولية AIG" بـ 85 مليار دولار من نقود إنقاذ القطاع المالي الأمريكية،⁸ فإن دولاً مثل إريتريا وجامايكا وبنما والفلبين قد تلقت مجتمعة ما قوامه 2.7 مليون دولار من الولايات المتحدة في المساعدات التنموية الرسمية في قطاع الزراعة في الفترة من 2002 إلى 2007.⁹

وعلى المانحين والحكومات وقف ممارسة مطاردة الأزمة بشكل مرتجل وأن يشرعوا في عمل استثمارات سليمة تتصدى بشكل متكامل ومنهجي لأزمات الغذاء والاقتصاد والمناخ. ومن الأساسيات في المستقبل، تقديم أقساط مقدمة للفقراء وسكان الريف. ومن منطلق أخلاقي واقتصادي على حد سواء، على المانحين والحكومات جعل هذا أولوية أساسية لهم. والاستثمار في الزراعة في اقتصاديات زراعية يعزز من نفسه بنفسه بواسطة تقليبه من معدلات الفقر.

ويجب ألا تكون الاستثمارات في الزراعة مدفوعة بالطلب فقط، بل أيضاً أن يتم تطويرها وتقييمها بناء على قدرتها على تحقيق الاستدامة البيئية، وتقليل أشكال عدم المساواة بين الجنسين، ودعم التمكين. وكل من هذه العناصر أساسية لتحقيق الخفض في معدلات الفقر. وهذه الورقة البحثية تبيّن التحديات وتعرض خبائر تناول المذكور، وتعرض برنامجاً للاستثمار العام في الزراعة. والإخفاق في إعادة النظر في كيفية الاستثمار ولمن يوجه الاستثمار سيجعل من تقليل الفقر أمراً صعب المنال، إن لم يكن مستحيلًا. وهذه الورقة البحثية:

1. توضح أن الاستثمار في الزراعة محوري لتقليل الفقر.
2. تعرض توجهات الاستثمار في الزراعة على مدار الثلاثين عاماً المنقضية.
3. تُظهر أن الاستثمارات العامة ضرورية لملء الفجوة التي خلفها القطاع الخاص للوفاء باحتياجات المجتمع.

4. تحدد وتصف ظروف الفقراء الذين خلفهم النمو الزراعي.
5. تعرض الخيارات للاستثمار في هؤلاء الفقراء، والتحديات والتوصيات للتصدي لأشكال انعدام المساواة المجتمعية في الزراعة في الظروف الجيدة.
6. تعرض خيارات للاستثمارات المستقبلية، من واقع سبل العيش الريفية المستدامة.

فضلاً عن هذا فإن على الحكومات، سواء فقيرة أو غنية، أو توفر البيئة المناسبة لتقليل الفقر عبر صياغة سياسات التسعير والتنظيم والتجارة والزراعة المناسبة والعادلة. إلا أنه لن يتم تناول هذه القضايا في هذه الورقة البحثية.

الزراعة ضرورية لتقليل الفقر

أهم سبب يدفع الحكومات للاستثمار في الزراعة هي أنها – الزراعة – قادرة على تقليل معدلات الفقر. فخمس وسبعون في المائة من "منخفضي الدخل" يعملون ويعيشون في مناطق ريفية، ويظهر من التقديرات والحسابات أن أكثر من 65 في المائة سيستمرون على حالهم كفقراء حتى عام 2025.¹⁰ وتُشكل المبيعات والصادرات الزراعية المصدر الأساسي للربح في الكثير من الدول الفقيرة، وفي بعض الحالات، تبلغ 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

ويؤدي الاستثمار في الزراعة إلى نمو عريض القاعدة. إذ أن الزراعة لكونها تعتمد كثيراً على الأيدي العاملة، فهي قادرة على تشغيل الكثير من الأيدي العاملة غير المستغلة، مثل العمال الزراعيين الذين لا يملكون أراضٍ أو مزارع ولديهم القليل يتعيشون منه. والنمو الزراعي يخفض من أسعار الغذاء ويحرك الاقتصاد المحلي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع أجور العمالة الزراعية وازدهار الأسواق الزراعية التي ينفق فيها المزارعون والعمال مكاسبهم. وتظهر الدراسات أنه في كل من أثيوبيا وغانا ورواندا وأوغندا وزامبيا، حين ينتج صغار المنتجين محاصيل غذائية أكثر مثل الحبوب والجزور والدرنيات ومحاصيل إنتاج الزيوت ويعملون بتربية الماشية والتجارة في الأسواق الريفية، فإن احتمالات النمو المنطوي على المساواة تزيد. وفي رواندا، كان لزيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1 في المائة، جراء زيادة إنتاج المحاصيل الاستهلاكية وتربية الماشية، أثر أوسع بكثير على تقليل الفقر، عما إذا كانت نفس الزيادة لتحقيق جراء زراعة محاصيل للتصدير أو جراء النمو في قطاعات غير زراعية.¹¹ والتحليل المتعمق في أكثر من دولة أظهر أن دخل الأسر الأكثر فقراً يزيد كثيراً مع كل زيادة بمقدار 1 في المائة في القطاع الزراعي – مقارنة بقطاعات غير زراعية – ضمن إجمالي الناتج المحلي.¹²

والاستثمار في البحوث والتطوير الزراعي عاد بمزايا اجتماعية أكبر¹³ وأدى لتحفيز المزيد من الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الزراعي أكثر من أشكال الإنفاق العام الأخرى.¹⁴ وبتحليل الإنفاق العام المخصص لمختلف القطاعات في الصين والهند وتايلاند وأوغندا، نجد أن الاستثمارات في مجال البحوث والتطوير الزراعي ولدت أحد أعلى بندين يوثران إيجاباً على تقليل الفقر في كل من الدول المذكورة. وكان التعليم والبنية التحتية هما البندان التاليان على قمة هرم عائد الإنفاق الاستثماري في تلك الدول.¹⁵

وبناء على المبادئ الاقتصادية، فهناك ضرورة ماسة للاستثمارات العامة – وليس الخاصة فقط – في مجال الزراعة. وبالمقارنة بالقطاعات الأخرى، فإن القطاع الزراعي يخرج بمنتجات كثيرة متنوعة ومتفرقة وعائد الابتكار غير يقيني، إذ يجب إنفاق الكثير في الاستثمارات وبحث الكثير من الخيارات قبل أن يأتي أي عائد. والكثير من مستثمري القطاع الخاص لا يريدون إجراء استثمارات خطيرة مصحوبة بفترة طويلة قد تمتد لعقود، قبل أن يخرجوا بالعائد المنشود. ويجب من ثم أن تعوض الاستثمارات العامة هذه الفجوة من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع.¹⁶

وفيما لا توجد دولة واحدة قادرة على إحراز التنمية دون تنمية قطاعها الزراعي، فإن بعض المحللين يقولون بأن النمو الذي يحرره تنمية القطاع الزراعي ربما لم يعد مجدياً كاستراتيجية تنموية، ويقترحون أن تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمثل فرصاً أفضل. ومع الزعم بأن الصلات بين الزراعة وغيرها من القطاعات قد وهنت، وأن التكنولوجيا الزراعية وصلت لأقصى ما يمكنها أن تصل، وأن المزارعين يتزايد اعتمادهم على مصادر غير زراعية للدخل، فإن البعض يقولون بأن فقراء المزارعين يُفضل أن "يُنحوا محاربتهم جانباً وأن يكفوا عن الزراعة".¹⁷ إلا أن الكثير من الدول الفقيرة ليس فيها محرك للنمو اقتصادي الأساس. وتتويع الدخل أمر مألوف عالمياً ولا يشير في حد ذاته إلى أن المزارعين يهجرون الزراعة، واتساع الهجرة بعيداً عن المناطق الريفية دون طلب كافي على الأيدي العاملة لن يؤدي إلا إلى مفاقمة الفقر في الحضر.¹⁸ من ثم فإنه لا مفر من أن: في حالة الدول الفقيرة التي يعتمد سكانها على الزراعة في كسب الرزق، يجب على المانحين والحكومات الاستثمار في قطاع الزراعة من أجل تقليل الفقر.

الإنفاق العام في تراجع حثيث

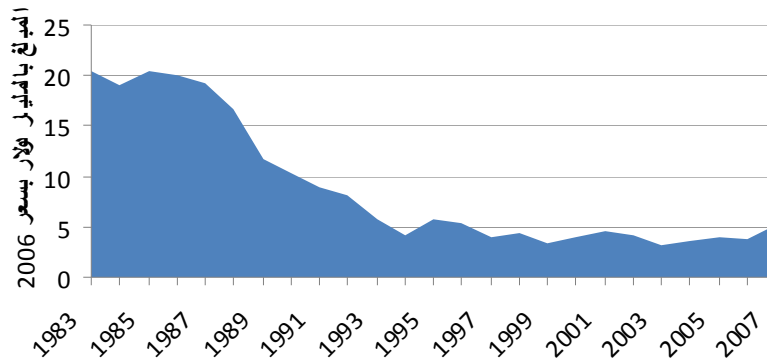
شهد القرن العشرين زيادة غير مسبوقه في النمو في الإنتاجية الزراعية، ورائه التزام الحكومات بالبحوث والتطوير في القطاع الزراعي والقطاعات الداعمة له. وفي الدول النامية، وقع هذا النمو بشكل خاص في "الثورات الخضراء" في محاصيل الأرز والقمح في آسيا. ومن المفارقات العجيبة، أنه رغم أن أشكال التقدم ذاتها لم تحدث في شتى أرجاء العالم، فإن التقدم المحرز أسهم في رضاء القطاع العام عن أداء عرض الغذاء عالمياً. وإثر أزمات النفط والديون في السبعينات والثمانينات، تم تقييد برامج الحكومات المحملة بأعباء مالية تحت لواء "دع الأسواق تعمل" في عملية الإصلاح الهيكلي. والنتيجة؟ تراجع كثيراً الاستثمارات في الزراعة في الدول النامية.

إسعاف عاجل للنشاط الزراعي؟

كان تراجع الاستثمارات العامة في الزراعة على مدار العشرين عاماً الماضية سبباً ولا شك في عرضة الفقراء للضرر من أزمة الغذاء العالمية التي نشبت عام 2008. وتراجعت المساعدات التنموية الرسمية المقدمة لمجال الزراعة بنسبة 75 في المائة أثناء أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات (انظر الشكل 1). وإجمالي استثمارات المانحين في الزراعة ظلت منذ تلك الفترة قليلة، وتدور حول 4 مليارات دولار سنوياً. وفي عام 2007 ازدادت التزامات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضمن المساعدات التنموية الرسمية للقطاع الزراعي قليلاً لتبلغ 1.2 مليار دولار و1.4 مليار دولار على التوالي، مقارنة بمبلغ 41 مليار دولار و130 مليار دولار أنعمت بها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على التوالي على القطاعات الزراعية في كل من الأثنين عام 2006.¹⁹

إلا أن ملايين الأسر في الدول الفقيرة ما زالت تعتمد على الزراعة في كسب رزقها. وإذا استثمر المانحون والحكومات في الدول النامية مع صغار المزارعين على مدار العشرين عاماً الماضية، كانت الكثير من الدول لتصبح أقل عرضة بكثير للضرر من جراء صدمات الأسعار التي نشهدها في الوقت الحالي. وقد سلكت دول قليلة مثل البرازيل والمكسيك مسارات مختلفة واستثمرت في المزارعين الصغار وفي تدابير الحماية الاجتماعية، واتضح أنها أكثر قدرة بكثير على مقاومة الأزمة من حال الدول النامية الأخرى.²⁰ ورداً على أزمة الغذاء، بدأ إنفاق المانحين في الزيادة ليبلغ 5 مليارات دولار في عام 2007.

شكل 1. المساعدات التنموية الرسمية المقدمة للقطاع الزراعي.



المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على بيانات إحصائية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تشمل قطاع العمل بالغايات والمصايد السمكية

وقد تجدد اهتمام المانحين بالزراعة في عام 2004، وبدأت التزامات مالية أكبر تتوافد للتصدي لأزمات الغذاء والاقتصاد، لكن لم يبين بعد ما إذا كان توجه تراجع الإنفاق على الزراعة سيتوقف ويستمر في الزيادة من الآن فصاعداً. والعودة إلى التزامات عامي 1986 و1987 في الإنفاق على الزراعة (نحو 20 مليار دولار سنوياً) سيكون هو التصرف المثالي، وإن لم يكن كافياً تماماً للوفاء بالتوصيات التي

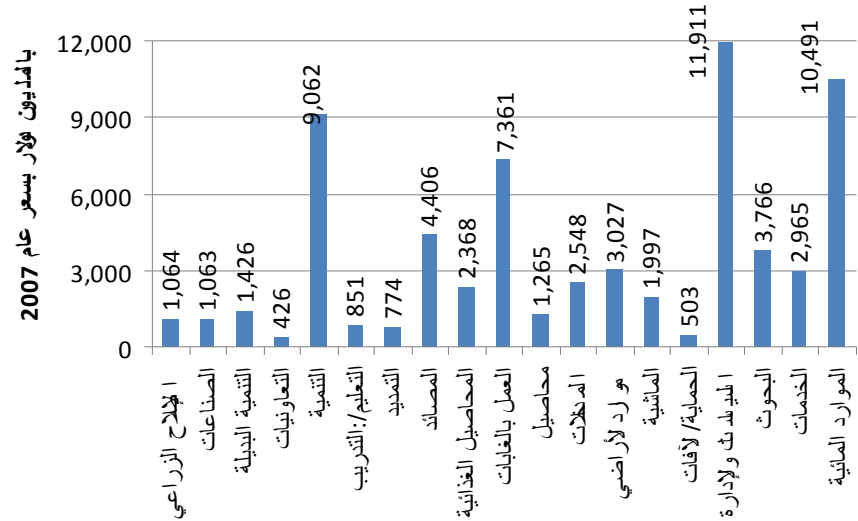
خرجت بها قوة عمل الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية UNHCTF في سياق إطار العمل الشامل CFA. ويقدر إطار العمل الشامل أن 25 إلى 40 مليار دولار مطلوبة سنوياً للتعافي من أزمة الغذاء الحالية وتفاذي الوقوع في أخرى جديدة. ويجب توجيه 50 في المائة على الأقل من الاحتياجات المُقدرة للاستثمار في القطاع الزراعي والنقل محلياً ونظم الأسواق التي تدعم صغار المزارعين، ويوصى بأن يتم تخصيص الباقي في التدخلات في أوضاع الطوارئ وفي برامج التغذية والحماية الاجتماعية.

وفيما تُعد المساعدات الغذائية الطارئة هي أول رد على أزمة الغذاء، فإن الاعتماد عليها لأجل غير مسمى لا يتصدى للتحديات وراء افتقاد الأمن الغذائي، ولا هي تساعد الفقراء في الريف على بناء أصولهم كي يصبحوا أكثر قدرة على التصدي للصدمات في المستقبل. وإجمالاً، فإن الدول الأعضاء بلجنة المساعدات التنموية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد أنفقت ضعفين ما أنفقته على الزراعة في السنوات الأخيرة على الرد المباشر على الأزمة الغذائية. ويمكن اعتبار المساعدات الغذائية المباشرة إسعافاً أولياً، والاستثمار الأوسع في الزراعة يُسهم في الحل طويل الأجل للأمن الغذائي، وفي تخفيف آثار التغير المناخي وتقليل معدلات الفقر.

تحويل المسار.. قطاع بعد قطاع

أغلب الالتزامات في القطاع الزراعي مخصصة للتنمية الزراعية، والإدارة الزراعية/الإصلاح الزراعي، والموارد المائية والعمل بالغابات والمصايد السمكية (انظر الشكل 2). وثمة التزامات أقل مخصصة للتعاونيات والمخلات والبحوث وإنتاج المحاصيل الغذائية، وتربية الماشية والسيطرة على الآفات الزراعية وأنشطة ما بعد الحصاد، وهي مجالات هامة للغاية في تقليل الفقر. والبيانات الواردة لا توضح مجمل العوامل التي تسهم في تحديد أولويات الإنفاق، خاصة لأنها تقيس الالتزامات المتعهد بها وليس المنفقات في حد ذاتها. إلا أنها تثير التساؤلات حول ما إذا كانت هذه الموارد مقسمة ومخصصة على نحو فعال.

الشكل 2. الالتزامات المقدمة للنشاط الزراعي مقسمة بالقطاعات، 1995 - 2007



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم تحديد التعهدات المالية بناء على سعر الدولار عام 2007

في الفترة من 1995 إلى 2007، استثمر المانحون في الأغلب في الإنفاق على السياسات والإدارة والموارد المائية الزراعية. ومع تنبؤ خبراء التغير المناخي بزيادة ندرة المياه، وبالنتيجة زيادة محتملة في النزاعات التي تهدد الأمن الغذائي لملايين الأشخاص، فإن الاستثمارات في إدارة المياه ضرورية وهامة. وتشمل الموارد المائية الزراعية، كقطاع، نظم الري، واحتياطي المياه، والإنشاءات الهيدروليكية، واستغلال المياه الجوفية. إلا أن الري على النطاق الكبير واستخدام المخزونات المائية والسدود قد لا يكون أفضل نظام إدارة مياه من

الناحية العملية بالنسبة للمزارعين المعدمين ومن سيتأثرون بالتغير المناخي وندرة المياه في السنوات القادمة. ولتحسين القدرة على استخدام المياه تأثير بالغ على إنتاجية الطعام والأمن الغذائي، لا سيما بزيادة إنتاجية صغار المزارعين. والمزارعات في أفريقيا هن في الأغلب من بين أصغر المزارعين،²¹ ويمكن أن يقضين أربع إلى خمس ساعات يومياً في حمل المياه إلى أسرهن.²²

أما الدعم المقدم للتعاونيات ومنظمات المنتجين فقد كاد يختفي تماماً أثناء التسعينات، ثم عاود الظهور بعد سنة 2000 ليشكل نحو واحد في المائة من المساعدات الزراعية. ومنظمات المنتجين الزراعيين لا غنى عنها في تصميم ونشر التقنيات الجديدة، وتبني إجراءات الحفاظ على المياه وترشيد الاستخدام، وتعزيز معارف المزارعين المكتسبة ذاتياً، وجمع الموارد وتنظيمها، وتمكين سكان الريف. وتمكين الفقراء يؤدي إلى المزيد من الشفافية وتحسين إجراءات المساءلة الحكومية. وإذا كانت أصوات سكان الريف مرتفعة بما يكفي، فيمكنها أن تؤثر على بنية الإنفاق العام ومطالبه حكوماتهم بالاستثمار بأساليب ذات تأثير أفضل لصالحهم، ولصالح أمنهم الغذائي، وبيئتهم وسبل كسبهم للرزق.

وعالمياً، استثمر المانحون مساعدات تنموية رسمية على إنتاج المحاصيل أكثر مما أنفقوا على إنتاج محاصيل الصادرات والمحاصيل الصناعية، لكن العكس صحيح في أفريقيا. فبين عامي 1990 و2005، نما القطاع الزراعي الأفريقي بمعدل 3.72 في المائة - وهو معدل أعلى من مثيله في أية منطقة نامية أخرى - لكن الفقر تزايد في واقع الأمر.²³ ويُقاس حجم القطاع الزراعي للدولة عادة عبر تحديد إجمالي الناتج المحلي الزراعي. إلا أن هذا الأسلوب لا يأخذ في حسابه "زراعة الاكتفاء الذاتي"، والتعاملات المالية البعيدة عن الأسواق، والأسواق غير الرسمية، والاقتصاد غير النقدي، وربما لا يمثل تمثيلاً صحيحاً خريطة توزيع النمو الزراعي. من ثم فإن النمو الذي يقيسه خبراء الزراعة قد لا يكون مؤشراً جيداً للأمن الغذائي ومعدلات الفقر.

ونحو 20 في المائة من المساعدات التنموية الرسمية الزراعية المقدمة لأفريقيا جنوب الصحراء مخصصة لموارد الأراضي، من قبيل تحسين التربة، وصرف المياه من المناطق الغابية، ونزع الملوحة من المياه، والسيطرة على تآكل التربة والتصحر. ومع كون أفريقيا جنوب الصحراء مبتلاة بمعوقات إدارة الموارد الطبيعية، فمن المحير لماذا لا يتم تخصيص موارد أكبر لهذه الأولويات. كما أن أثر التغير المناخي على إنتاج الغذاء يدعو إلى إيلاء اهتمام أكبر لإدارة الموارد الطبيعية بشكل عام.

موضوع 1. التغير المناخي يؤثر على الأمن الغذائي

الأثار الكارثية للتغير المناخي تصيب الأفراد الأكثر فقراً أولاً، وبشكل أفسى مما تصيب غيرهم. واستمرار الإفراط في معدلات الانبعاثات الكربونية المؤدية للاحتزار العالمي، والواردة بالأساس من الدول الصناعية، تؤدي - وبشكل يقيني من منطلق علمي - إلى الفيضانات والجفاف والأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر وعدم القدرة على التنبؤ بمعدلات تساقط الأمطار الموسمية. والنتيجة هي محاصيل سيئة واختفاء بعض الجزر وتدمير المنازل وندرة المياه وتعمق الأزمات الصحية، وهي عوامل أمكنها مجتمعة أن توقف التطور والتنمية نحو القضاء على الفقر في الخمسين سنة الأخيرة.

وفيما قد تؤدي درجات الحرارة الأعلى إلى زيادة في إنتاجية المحاصيل في دول الشمال، فإن دول الجنوب، وأغلبها دول نامية، ستعاني من آثار سلبية أكثر. سوف تؤثر الزيادة المتوقعة في عدد وحدة الكوارث المناخية الشديدة وندرة المياه وبلا شك على إنتاجية الغذاء. والإنتاج الزراعي يستهلك وحده 70 في المائة من استخدام المياه العذبة. ويعيش بالفعل خمسمائة ملايين نسمة في مناطق تعاني من ندرة المياه، والعدد متوقع أن يزيد إلى أربعة مليارات بحلول عام 2050 مع استمرار ممارسات استهلاك المياه غير المستدامة وتأثير التغير المناخي بالسلب على عدة مناطق زراعية وجعلها عرضة لندرة الموارد المائية.

وطبقاً للجنة الحكومية للتغير المناخي IPCC فإن التغير المناخي قد يقلل من إنتاجية المحاصيل التي تعتمد على الأمطار في أجزاء من أفريقيا بمعدل 50 في المائة بحلول عام 2020، مما يعرض 40 إلى 170 مليون نسمة آخرين لخطر المجاعات على مستوى العالم.²⁴

وقد نشر المعهد الدولي لبحوث الأرز IIRI دراسة يظهر فيها أنه مع ارتفاع درجة الحرارة بمعدل 1 درجة مئوية (33.8 فهرنهايت) ليلاً أثناء موسم نمو محصول الأرز، فمن الممكن أن تتحطم إنتاجية محاصيل الأرز عالمياً. وظهر في دراسة أخرى أن إنتاج الأرز والقمح يمكن أن يتراجع عالمياً بنسبة 8 في المائة و32 في المائة على التوالي بحلول عام 2050.²⁵ وفي آسيا التي يسكن فيها أكثر من نصف سكان العالم في دولتين منها فقط - الصين والهند - إذا تم اتخاذ إجراءات لوقف آثار التغير المناخي، فمن الممكن أن تتراجع الإنتاجية الزراعية في الصين بنسبة خمسة إلى عشرة في المائة، وفي الهند، التي يُرجح أن تتراجع فيها معدلات الزراعة المعتمدة على تساقط الأمطار فمن الممكن أن تتراجع الإنتاجية بمعدل الثلث تقريباً.²⁶

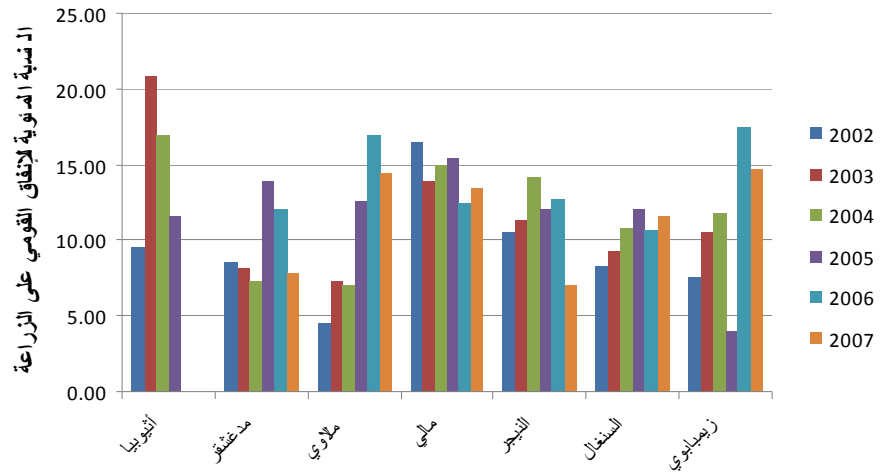
وعدم اليقين إزاء المناخ والمخاطر المناخية هي من حقائق الحياة في جبال الأنديز (أعلى من 2500 متر عن سطح البحر، لكن الضغوط المناخية تزداد سوءاً. وأغلب التجمعات الجليدية التي تصب في المناطق الأستوائية في العالم توجد في جبال بيرو وبوليفيا والإكوادور. ومعدلات إذابة التجمعات الجليدية من المتوقع أن تزيد، مما يؤدي إلى تغير في معدلات وتوقيت تدفق المياه من الأنهار الجليدية. وسوف يؤدي هذا بدوره إلى زعزعة استقرار المرتفعات ومما يؤدي إلى مخاطر طبيعية مثل الانزلاقات الأرضية، ويؤدي لزيادة الضغوط المائية أثناء مواسم الجفاف، ويقلل من توفر المياه المستخدمة لتحضير الأغذية وتوليد الطاقة. كما أن الظروف المناخية المستقبلية قد تؤدي إلى التغيير في أنساق تساقط الأمطار مع زيادة مخاطر الجفاف. وكل هذه العوامل تسهم في جعل نظم الزراعة أكثر عرضة للناكل، وهو التهديد الكبير الذي يهدد سبل العيش الزراعية لدى مجتمعات الأنديز المحلية.²⁷

إن تقليل أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي يتطلب التعاون العالمي. فعلى الدول الغنية أن تلتزم بتمويل تكيف الدول النامية، مع مصادر جديدة كافية للوفاء بجهود المجتمعات المحلية الخاصة ببناء قدرتها على الصمود وتبني التقنيات المناسبة وتنويع موارد كسبها للرزق.²⁸

نحو إعلان مابوتو

في الوقت الذي تراجع فيه دعم المانحين للزراعة، تراجع أيضاً اتجاه استثمار الحكومات في الزراعة في الدول النامية، باستثناء البرازيل والصين والهند. ففي أفريقيا، تتفق الحكومات متوسط 4.5 من ميزانيتها على الزراعة - رغم العدد الكبير من الأفارقة الذين يعتمدون على الزراعة في كسبهم للعيش ورغم استهداف الاتحاد الأفريقي إنفاق 10 في المائة من الميزانيات على الزراعة حسب المتفق عليه في إعلان مابوتو لعام 2003. وفيما زادت دول أفريقية كثيرة من إنفاقها الوطني على الزراعة، فإن دول قليلة فقط - أثيوبيا ومدغشقر ومالاوي ومالي والنيجر والسنغال وزيمبابوي - هل التي حققت هذا الهدف.²⁹

الشكل 3. دول تتفق أكثر من 10 في المائة من الإنفاق القومي على الزراعة



المصدر: مبادرة النيباد – برنامج التنمية الزراعية الأفريقي الشامل

جاء التراجع الحثيث منذ فترة طويلة في المساعدات التنموية الرسمية المنفقة على الزراعة وكذلك تراجع الاستثمارات الوطنية العامة في الزراعة، فمن الصعب ملء هذه الفجوة. ولا يمكن أن يتوقع المانحون قدرة حكومات الدول الفقيرة على ملء هذه الفجوة وحدها. إذ يجب أن يتم التمويل والدعم عبر شراكات مبتكرة تشمل – في حالة الضرورة – القطاعات العامة والخاصة والأهلية. ويجب توجيه المساعدات في هيئة دعم الميزانيات إذا أمكن، وأن يتم تقديمها بشكل شفاف ويمكن التنبؤ به، دون أن تكون مرهونة باستثمارات في مجالات أخرى، وبعيداً عن الشروط الاقتصادية، ويجب أن تكفل – بالاقتران بالدعم للميزانيات – استمرار تمويل جماعات المجتمع المدني بصفتها جهات رقابية على الحكومة وبصفتها جهات تكميلية موفرة للخدمة. وفي جميع الأحوال، فعلى المزارعين أنفسهم أن يعلو صوتهم في التخطيط والتنفيذ، من أجل ضمان استدامة وتناسب المساعدات.

ملء فجوة القطاع الخاص باستثمارات القطاع العام

يتزايد إقبال القطاع الخاص على جهود البحوث والتطوير بالقطاع الزراعي في الدول الغنية، وتحركه البحوث المتطورة التي يقدمها المستثمرون الصناعيون، وليس التقنيات التي يحتاجها المزارعون الفقراء في المناطق المهمشة. وتُعد المساعدات التنموية الرسمية المقدمة للمجال الزراعي عموماً وقطاع البحوث والتطوير على وجه خاص بصفته قطاع جزئي، تُعد مساعدات قليلة للغاية مقارنة باستثمارات القطاع الخاص: فالاستثمارات الخاصة في البحوث والتطوير الزراعي بلغت 25 مليار دولار في عام 2000 مقارنة بمساعدات تنموية رسمية تعدت بالكاد حاجز الخمسة مليارات دولار. والكثير من النمو في الإنتاجية الزراعية في الدول النامية أثناء القرن الماضي، بما في ذلك "الثورة الخضراء" في آسيا، حركه انتقال التكنولوجيا من الدول الغنية. وتغير مشهد البحوث الزراعية في الدول الغنية لا يعني إلا أن الاقتصاديات عالية القيمة زراعية التوجه (في دول مثل البرازيل والهند والصين) هي المستفيد الأساسي من هذا النظام في الماضي. ويبقى اعتماد فقراء المزارعين على القطاع العام.

إهمال القطاع الخاص

مع تغير وجه النشاط الزراعي في الدول الغنية، تغيرت أجندة البحوث بعيداً عن مصالح الدول الفقيرة. وتستهدف أموال القطاع الخاص الاستثمارات التي تولد أعلى معدلات ربحية، وليست المطلوبة لتقليل الفقر. وتركزت التقنيات التي تم التوصل إليها ضمن بحوث "علوم الحياة" في الشركات الخاصة على المحاصيل الأكثر عرضة للتجارة العالمية أو المحاصيل عالية القيمة الاقتصادية – مع تجاهل محاصيل كثيرة ذات قيمة تجارية عالمية منخفضة، لكنها في الوقت نفسه ذات أهمية خاصة للغذاء وتوليد الدخل للفقراء.

وبلغ الإنفاق على البحوث والتطوير بمجال الزراعة عالمياً 25 مليار دولار في عام 2000، أي أكثر من خمسة أضعاف إجمالي المساعدات التنموية الرسمية. وتتفق الشركات الخاصة نحو 41 في المائة من هذا المبلغ و96 في المائة من الأبحاث تمت في دول غنية. وفي الوقت نفسه، فإن استثمار القطاع الخاص على البحوث والتطوير بقطاع الزراعة في الدول منخفضة الدخل يُعد إنفاقاً هزياً.

شكل 4. أنصبة القطاعين العام والخاص من البحوث والتطوير بمجال الزراعة عامي 2002 و2003

قطاع عام	أفريقيا جنوب الصحراء	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	آسيا والمحيط الهادئ
97.7	96.6	91.6	
قطاع خاص، لتحقيق الربح	2.3	4.4	8.4

المصدر: Beintema and Stads (2006, 2008), Stads and Beintema 2009³⁰

إن تكنولوجيا نظم الزراعة والغذاء التي طورها القطاع الخاص مصممة للوفاء باحتياجات الزراعة الصناعية في المناخ المعتدل، وليس القطاع الزراعي في المناخ الاستوائي الحار. وأغلب هذه النظم غير ملائمة للمزارعين في المناطق المهمشة ذات التربة الفقيرة و/أو مستويات الرطوبة غير الملائمة للزراعة، وتمتدح غالباً بضعف القدرة على الوصول للأسواق الخاصة بالمدخلات والخدمات، مما يعني أن المزارعين يواجهون مخاطر في الإنتاج والأسعار على حد سواء. ولا يمكن للقطاع الخاص أن يحقق الربح في مثل هذه الظروف. والسبب الأساسي للحاجة الماسة إلى استمرار استثمار القطاع العام وتحسينه في هذه البيئات هو أن

الموضوع 2. "الفجوة" العلمية الكبيرة

تستمر الدول عالية الدخل – بصفتها كتلة واحدة – في ضخ استثمارات قطاع عام أكثر في مجال البحوث والتطوير الزراعي، أكثر مما تنفق الدول النامية.³¹ وباستثناء القليل من الدول النامية – البرازيل والصين والهند – فإن دولاً كثيرة تواجه قيوداً تمويلية ومؤسسية جديّة تثبط من فعالية نظم البحوث والتطوير الزراعي في تلك البلدان. وإقليمياً، فإن هذه القيود تظهر أكثر ما تظهر في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي عام 2000 كانت أعلى عشر دول من حيث الاستثمارات العامة في البحوث والتطوير الزراعي هي الولايات المتحدة والصين والهند واليابان والبرازيل وألمانيا وأستراليا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وكندا. وقد قادت الصين والهند النمو الاستثماري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فيما بلغ إجمالي المنفق أكثر من ضعف المنفق في الفترة من 1981 إلى 2000، ليلعب 20 في المائة في تلك المنطقة. وأنصبة أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبي تراجعت في نفس تلك الفترة.

وتتباين كثيراً معدلات الاستثمار في البحوث والتطوير الزراعي ومقدراتها في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.³² إذ أن نحو ثلاثة أرباع جميع استثمارات عام 2006 (3 مليارات دولار) أنفقتها ثلاث دول فقط، هي البرازيل والمكسيك والأرجنتين. وفجوة الاستثمار اتسعت ما بين دول تلك المنطقة منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل منذ عام 1996. إذ أن بعض الدول الأفقر الأكثر اعتماداً على الزراعة (مثل جواتيمالا والسلفادور) عانت من أكبر الاقتطاعات. وعلى النقيض فقد شهدت الأرجنتين والمكسيك نمواً في هذا المجال.

ومن عدة أوجه، فإن نظم البحوث الزراعية الأفريقية كانت أفضل حالاً في الستينات عن حالها في الوقت الحالي. أولاً، كانت قاعدة التمويل أفضل، وعدد العلماء تراجع بنسبة 25 في المائة من عام 1991 حتى 2000. وعلى مدار الأعوام، أصبحت هذه النظم أكثر اعتماداً على تمويل المانحين، مع زيادة التقلب في أحوال المانحين. ثانياً، تراجعت جودة الموارد البشرية مع الوقت، نتيجة لتدهور معدلات الرواتب ونظم المعاش، وقدم وتدهور البنية التحتية العلمية، وميزانيات التشغيل المتدنية وحركة "هجرة العقول" التي أصابت أوساط الباحثين، من المناطق الفقيرة إلى مناطق توفر عائد عمل أفضل.³³

صعود وهبوط: ماذا أنجزت الثورة الخضراء وما الذي لم تنجزه

في بادئ الأمر، استهدفت الاستثمارات العامة في الأرز والقمح في إطار الثورة الخضراء في آسيا، في الستينات والسبعينات، نظم الري، وأهملت الأراضي التي تغنيها الأمطار والمناطق المهمشة.³⁴ والمزايا المتحققة – طلب أوسع على الأيدي العاملة والطعام بأسعار يمكن للفقراء وسكان الحضر تحملها – انتقلت عبر الأسواق. لكن ثمة مطالب كثيرة وقعت في البداية، تم انتقاد الثورة الخضراء لتوسيعها من فجوة عدم المساواة.³⁵ وبحلول التسعينات، اتضح أن مزايا التكنولوجيا تتباين من منطقة زراعية إلى أخرى، وأن المزارعين الفقراء في المناطق المهمشة ظلوا فقراء. وفي الوقت نفسه، فإن المزارعين في المناطق التي وجدت تفضيلاً أوسع أحفت بهم إنتاجية المحاصيل الراكدة التي لم تزد مع الزمن،³⁶ والآثار السلبية لاستخدام الكيماويات غير الأمن على الصحة البشرية،³⁷ والمشكلات البيئية مثل الملوحة وإغراق الأراضي الزراعية.³⁸ فضلاً عن أن عدد الفقراء ما زال مرتفعاً في آسيا: 912 مليوناً في الهند و488 مليوناً في الصين.³⁹

موضوع 3. ما هي "الثورة الخضراء"؟

الثورة الخضراء هي انتشار استخدام مختلف أنواع القمح والأرز ذات الاستجابة العالية للأسمدة في الستينات والسبعينات، مما أدى إلى "قفزات هائلة" في إمداد الطعام في عدة دول آسيوية. وزادت إنتاجية محاصيل الأرز بنسبة 32 في المائة والقمح بنسبة 51 في المائة. وقد زادت المناطق المروية في الدول النامية بنسبة 82 في المائة في الفترة نفسها.⁴⁰ وقد ازدهر كثيراً النمو الزراعي في آسيا، لا سيما في الصين والهند، مع الزيادة الهائلة في تبني البذور المحسنة، والمدخلات الجديدة ونظم الري، إلى جانب ضخ الاستثمارات العامة في استصلاح الأراضي والبنية التحتية الزراعية. وحتى مع تزايد سكان العالم لأكثر من الضعف في الخمسين عاماً الأخيرة منذ عام 1960، فإن إنتاج الغذاء عالمياً

تمكن من مواكبة الزيادة. ومن المعروف على نطاق واسع أنه دون الثورة الخضراء، كانت لتحدث فجوات واسعة في توفر الغذاء في العالم في الوقت الحالي.⁴¹ لكن هذه المكاسب لم تتحقق دون خسائر في البيئة والصحة الإنسانية، وزيادة في انعدام المساواة في الريف، والخروج بحلول غير كافية لصياغة أطر عمل وسياسات لأمن حيازة الأراضي وقوانين العمل وتطبيق هذه القوانين، وتمكين المرأة.

ويدافع الكثيرون عن وجوب شن ثورة خضراء أخرى لتحقيق زيادات واسعة في إنتاجية الغذاء والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. على سبيل المثال، يبنى تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا AGRA منهج يعتمد كثيراً على أسلوب الثورة الخضراء الأولى، مع التركيز الشديد على تطوير أنواع أغزر إنتاجية ومقاومة للعوامل المناخية من المحاصيل الغذائية الأفريقية الكبرى، بالإضافة إلى تدخلات أخرى ترمي إلى تعزيز موفري المدخلات، وتحسين التربة المتآكلة، وزيادة إتاحة المياه. وبالنسبة لآخرين، فإن تاريخ الثورة الخضراء يرون فيه أن التكاليف البيئية وتكلفة الصحة الإنسانية والمساواة لهذا المنهج، هي تكاليف باهظة للغاية. وقد ثبت عدم ملائمة النظم التكنولوجية الموحدة التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للمدخلات المشتراة والبذور المحسنة في العديد من المناطق المهمشة. وهذه الخيارات ليست غير ملائمة بيئياً فقط، نظراً لما يرافقها من تآكل في التربة وزيادة في ملوحة المياه ومشكلات الندرة الأخرى، فإن مناهج "مقاس واحد يناسب الجميع" لم ولن تقيد هؤلاء السكان المهمشين إطلاقاً، ولن تُحدث قفزات ملحوظة في تقليل الفقر.

إلا أنه يظهر من الخبرات وجود وجهين من أوجه الثورة الخضراء الآسيوية يستحقان إعادة التطبيق: الاستناد إلى وحدة صغار المزارعين ومزرعة الأسرة على جانب، والتزامات القطاع العام الواسعة واستثمارات الحكومات الوطنية فيها ونظم البحوث ونشر الأساليب الجديدة وتدخل المانحين، على الجانب الآخر. إن إنعاش التزام القطاع العام وضخ الأموال من الأولويات المطلوبة لإصلاح الضرر الناجم عن عقود من التجاهل والإهمال. لكن مع استشراف المستقبل يتبين ضعف قدرة المناهج التقليدية المتاحة على النجاح. ويتطلب التصدي للكثير من تحديات الأمن الغذائي في عالم اليوم إلى مناهج جديدة للاستثمار في تكنولوجيا المناطق المهمشة وكذلك تجديد المناهج الناجحة المطبقة في المناطق الريفية المفضلة غير المهمشة.

أدت عقود من ضعف الاستثمارات إلى ركود المحاصيل وتآكل الأراضي وندرة المياه العذبة. ومن الآن فصاعداً، يجب ضخ استثمارات جديدة بمعدل أعلى بكثير مما هو متصور حالياً، وعلى نحو قابل للتنبؤ، وأن يتم الالتزام بها على المدى الطويل وأن تركز، استراتيجياً، على المزارعين الفقراء في المناطق المهمشة، مع التركيز على الاستدامة البيئية، واحتياجات النساء، وبث مقومات التمكين. ولا يمكن للقطاع الخاص وحده أن يتصدى لهذه التحديات، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة. فالاستثمارات في حد ذاتها لا يمكنها تقليل معدلات الفقر، ويجب أن تدعمها مقومات مثل المساواة العامة وأن تقتنر بسياسات عامة ومؤسسات عامة تدعم تقليص معدلات الفقر. ويجب أن تتجاوز الاستثمارات العامة المتجددة قطاع الزراعة كي تعمل على بناء اقتصاديات الريف وتعزز من قاعدة أصول الفقراء، بصياغة برامج حماية اجتماعية أينما وجدوا، وإيجاد هذه البرامج حيث لا تُطبق حالياً.

لم يسبق أن جاء أحد للعمل على هذا الارتفاع... لا أحد يريد الصعود إلى هنا سوانا.

ريفيرا، راعي لاما من كايلوما، بيرو

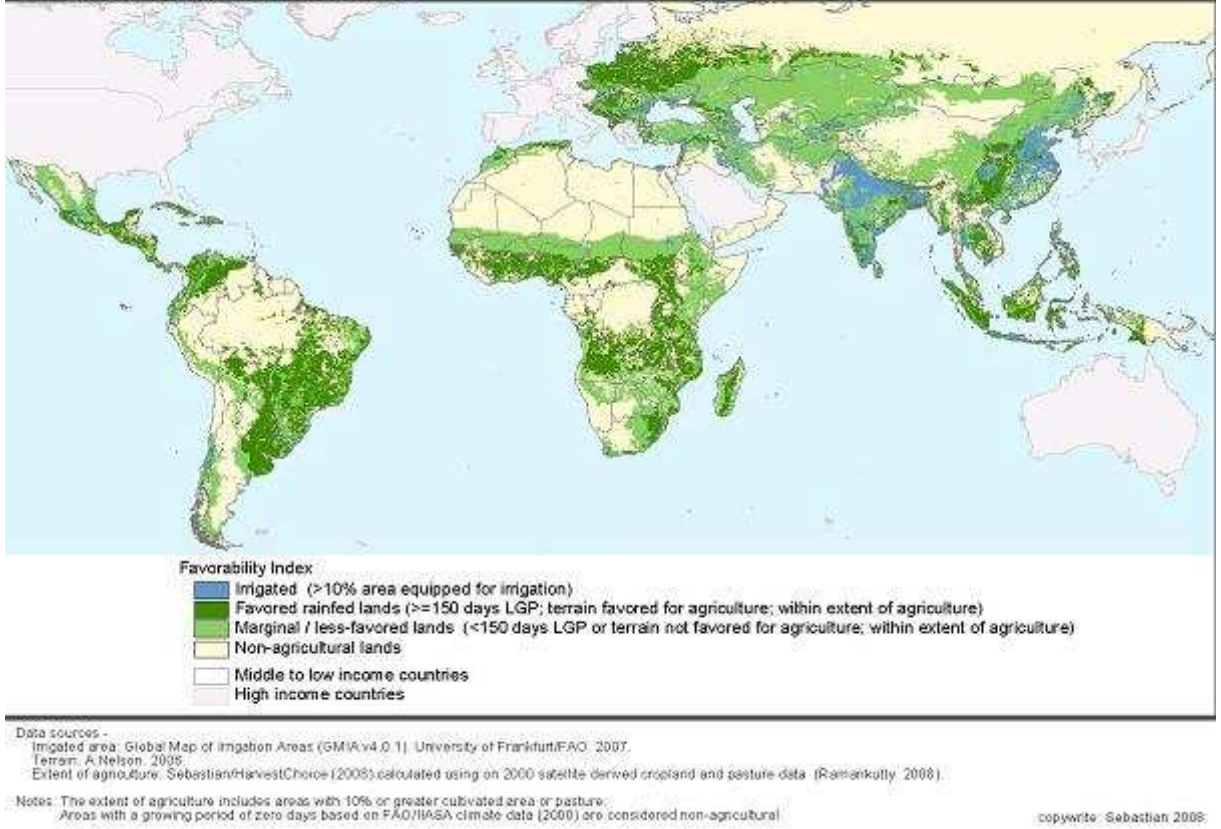
المزارعون المنسيون

يُعد الموقع على صلة كبيرة بتواجد الفقر فيه، وهذه قاعدة عالمية، ومن المتوقع أن تظل هذه القاعدة سارية طيلة العقود القليلة القادمة. وتواجد ودرجة حدة معدلات الفقر الريفي تتجاوز بكثير معدلات الفقر في الحضر في كل الأماكن تقريباً. والقاعدة نفسها تسري على المهن الريفية والحضرية. وفي كل مناطق العالم، نجد صغار المزارعين والمجتمعات المحلية في المناطق التي تغذيها مياه الأمطار من بين أفقر الجماعات الاجتماعية الاقتصادية، وفقرهم قد يفاقم منه الاضطرار للنزوح، أو لكونهم أتباع طائفة معينة أو قبيلة بعينها أو من النساء وليس الرجال. وثمة جماعات أخرى من الفقراء قوامها العمال المأجورين، من يحترفون مهنة صيد الأسماك، والرعاة والأشخاص النازحين المشردين.⁴²

والمناطق المهمشة – "الأراضي التي يتجاهلها الإنسان والطبيعة" – تتسم بوجود مناخ شديد التباين فيها، مع إنتاجية ضعيفة جراء إهمال الأراضي وضعف مستوى التربة وهو ما يتصل عادة بعزلتها عن الأسواق. وبالتعبية، فإن الأشخاص في المناطق المهمة كثيراً ما نجدهم أقل استحقاقاً للمزايا الاجتماعية ويتعرضون لمخاطر أكبر بكثير فيما يخص تذبذب الأسعار والإنتاج، أكثر مما يواجهه من يقطنون في بيئات ذات قدرة أفضل على نمو المحاصيل. والأسواق الريفية أسواق مفتوحة غير مسقفة وسيئة التجهيز، وعادة ما ينقصها النظم الخاصة بحماية المزارعين وصغار التجار من الممارسات السيئة. بالنسبة للمزارعين في 45 في المائة من المجتمعات الزراعية بالدول النامية، فإن الأمر يستغرقهم أكثر من 4 ساعات للانتقال بالسيارة إلى أقرب بلدة يُقام فيها السوق.⁴³ وفي حالات كثيرة يستحيل نقل المنتجات على متن السيارات وغيرها من المركبات الآلية، من ثم يصبح "النقل" في الواقع عبارة عن "الحمل على الظهر"، وهي مهمة تقع بشكل لا ينطوي على المساواة على عاتق النساء والفتيات.⁴⁴ وثمة طلب هائل – في هذه المجتمعات – على العثور على فرص لتحسين ظروف نمو المحاصيل والمنتجات الريفية عبر مناهج مستدامة، مع تنويع الدخل وإبعاد المخاطر.

وتزيد الهجرة "المدفوعة" – حين يشعر فقراء المزارعين بعدم وجود فرص للعمل إلا في مراكز حضرية بعيدة أو في الخارج – من احتمال إشراف النساء على رعاية الأسر. ونتيجة للأمر الواقع، وليس من واقع التفضيل النظري، ترأس هاته النسوة أسرهن دون حماية قانونية أو حقوق تخص حيازة أراضيهم، مع اقتصار القدرة على الحصول على الائتمان وغيرها من سبل الاستحواذ على مدخلات إنتاج الغذاء، وكثيراً ما يعانون من سوء الجاهزية للمشاركة في إنتاج المحاصيل النقدية أو أنشطة السوق. ومع عدم تمكينهم من المشاركة في الزراعة، يتزايد فقرهم. كما تزيد الهجرة من انتشار الأوبئة مثل مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وسط تجمعات سكنية تعاني بدورها من سوء التغذية. وفيما تعد التحويلات المالية الواردة من المهاجرين مصدر جيد للدخل، فإن ظروف عمل عضو الأسرة المهاجر تكون في أغلب الأحوال ظرفاً مروعة.⁴⁵

Favorability index for agricultural lands (2000) middle to low income countries



وطبقاً لتعريف أوكسفام،⁴⁶ فإنه في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يعيش 46 و43 في المائة على التوالي من سكان الريف، في المناطق المهمشة، مقارنة بـ 25 في المائة فقط من سكان الريف في آسيا. كما أن نصيب الأراضي الزراعية المهمشة في أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي الأراضي الزراعية (54 في المائة) أكثر بقليل من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (40 في المائة) وآسيا (50 في المائة). إلا أن أكبر عدد من الأشخاص يعيشون في مناطق مهمشة هو في آسيا (505 مليون نسمة) وأفريقيا (157 مليون نسمة). لكن مع إضافة العزلة عن الأسواق إلى عوامل التهميش، وإضافة جميع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل إلى المعادلة، نجد أن العدد يشهد زيادة هائلة.

وعشرين في المائة (542 مليون نسمة) من سكان المناطق الزراعية في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل "يلقون إهمالاً من الطبيعة والبشر". وعشرة في المائة (290 مليون نسمة) تهلم الطبيعة، وليس "البشر". والاستثمار في تكنولوجيا الزراعة لهؤلاء المزارعين أمر ضروري، لكن يُرجح ألا يكون كافياً لإخراجهم من زمام الفقر، فهم بحاجة إلى عدة مسارات متوازية.

وثمة 34 في المائة (906 مليون نسمة) إضافيين من سكان المناطق الريفية في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل "يلقون إهمالاً من البشر" وليس الطبيعة.⁴⁷ ويمكن للاستثمارات العامة الملائمة في الأسواق والمؤسسات الهامة للزراعة حالياً أن تسهم في تمكين هؤلاء المزارعين من المشاركة ومنحهم موارد اجتماعية واقتصادية يحتاجونها بشدة لإخراج أنفسهم من حالة الفقر. ويمثل المزارعون الذين "يلقون إهمالاً من البشر و/أو الطبيعة" مجتمعين ثلثي المزارعين في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، أو إجمالي 1.7 مليار مزارع.

شكل 5. سكان المناطق الريفية ومساحات الأراضي المهمشة تبعاً للمنطقة

Developing region	Not in agriculture					Less Favored Total				
	Irrigated	Favored	Favored	Total	Irrigated	Favored	Favored	Total		
population (millions of persons)					share of agricultural rural population (%)					
Sub-Saharan Africa	110	9	176	157	451	2.6	51.5	45.9	100.0	
Latin America/Caribbean	29	14	64	57	164	10.1	47.4	42.5	100.0	
Asia	162	1106	389	505	2161	55.3	19.4	25.3	100.0	
Middle East/North Africa	35	26	11	51	123	29.7	12.6	57.7	100.0	
Total	335	1154	640	770	2899	45.0	25.0	30.0	100.0	
area (millions of square kilometers)					share of agricultural land (%)					
Sub-Saharan Africa	11	0	5	7	24	1.4	44.2	54.4	100.0	
Latin America/Caribbean	10	0	6	4	20	4.7	55.7	39.6	100.0	
Asia	7	4	3	7	21	27.6	22.2	50.2	100.0	
Middle East/ North Africa	6	1	0	2	9	23.7	9.2	67.1	100.0	
Total	35	5	15	20	74	12.9	37.3	49.8	100.0	

Data: Sebastian 2009; includes low and middle income countries, except CIS, Eastern Europe, Central Asia, certain island nations, and countries with negligible agricultural land. The data does not include persons or land area marginalized by market isolation.

الفقراء في المناطق المهمشة لم تنتبه إليهم الأعين لأن من الصعب مادياً الوصول إليهم، وكثيراً ما يعانون أيضاً من كونهم أعضاء في جماعات اجتماعية مهمشة، تعاني من خفوت صوتها السياسي على المستوى الوطني. مثال على هذا مناطق الرعي في شرق أفريقيا. فمجتمعات الرعي، التي تغطي 70 في المائة من مساحة الأراضي القاحلة في القرن الأفريقي ويمثلون عشرة في المائة من سكان كينيا وتنزانيا، يعانون من التهميش جراء عزلتهم الجغرافية، ولانتماءهم الإثني وسبل عيشهم، التي تُرى على أنها "عتيقة الطراز" من قبل عدة حكومات في تلك المنطقة. ومع عدم قدرتهم على الدفاع عن حقهم الطبيعي المكتسب في الأراضي أو الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، فإنهم يعانون من أعلى معدلات للفقر في المنطقة. وفي أوغندا، يعيش 64 في المائة من إجمالي السكان الرعويين تحت خط الفقر، مقارنة بـ 38 في المائة من إجمالي السكان على المستوى الوطني. وفي تنزانيا، يعاني 75 في المائة من مجتمع الرعاة من الأمية. وفي كينيا، خصص أغلب الإنفاق الحكومي على الزراعة للمناطق "عالية العائد"، مع استثمارات جد قليلة مخصصة للأراضي الرعوية، بنسبة عشرة إلى واحد.

موضوع 4. إهمال مجتمعات الجي والماشاي المحلية

تميل المجتمعات الرعوية، مثل الجي في شمال أوغندا، إلى جانب وقوعها في زمام أعلى معدلات للفقر، وإلى كونها الأقل قدرة على الوصول للخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. كما تعاني مجتمعات الجي من معدل أعلى في وفيات الأطفال الرضع ومعدلات أمية أعلى من المجتمعات المحلية الأخرى في الدولة نفسها. ولا يمكن للإدارة المحلية التصدي لاحتياجات مجتمع الجي، لا سيما لأنهم يربحون أقل الدخل، ويولدون قاعدة ضريبية جد مندنية للحكومة. وثمة وظائف محدودة متوفرة لهم في البلدات القريبة منهم، ويعانون من ارتفاع معدلات افتقاد الأمن الغذائي. وتعتمد مجتمعات الجي بشكل دائم على معونات الغذاء منذ الثمانينات.

وبالنسبة للماشاي في تنزانيا، فإن قطاع الماشية – ومعها حرفة الرعي التي يمتنونها بشكل أساسي – بدأت تختفي. إذ لم تواكب أعداد رؤوس الماشية الزيادة السكانية، بسبب تفشي الأوبئة ومعاناة الماشية من المجاعات جراء الفيضانات والجفاف. وبالنتيجة، فقد بدأت الأسر في بيع الإناث في قطعانها من أجل شراء الطعام، مما أدى لتآكل وحدات الإنتاج بهذه القطعان. وتزايدت عدم قدرة الرعاة على الاعتماد على الماشية في كسب الرزق، مع استمرار اقتتار فرص توليد الدخل الأخرى، كما يظهر من تزايد أعداد المعتمدين في صفوف الرعاة السابقين العاطلين عن العمل. ويعتمد نجاح سبل كسب الرزق الرعوية وتمتع أراضي الرعي والنظم البيئية الخاصة بالرعي في حالة جيدة،

يعتمد في المستقبل على إنعاش الرعي كأحد سبل العيش في شرق أفريقيا، وكذلك ضخ فرص بديلة لكسب العيش في المناطق الريفية المهمشة.

المصدر: تقرير موجز لأوكسفام، عدد 116: "البقاء للأصلح"

وقد أدت قلة فرص العمل البديلة إلى ركود الدخل، وزيادة البطالة، وهجرة الرجال إلى المناطق الحضرية، وزيادة الأعباء والمسؤوليات على النساء. ورغم وجود بعض المؤسسات الاجتماعية القوية بشكل عام، فإن المناطق الرعوية ضعيفة سياسياً وغير منظمة نتيجة لتهميشها الاجتماعي والاقتصادي. وحيثما توجد جماعات رعوية مدنية؛ فهي تعاني من الضعف النسبي.

وعلى الجانب الآخر من العالم، في مرتفعات الأنديز في بيرو والإكوادور وبوليفيا، نجد أن المزارعين من السكان الأصليين هم بين أفقر السكان في هذا النصف من العالم، ويعانون من معدلات عالية لسوء تغذية الأطفال.⁴⁸ وهم في العادة ينتجون المحاصيل التقليدية الخاصة بالمنطقة، ويرعون الحيوانات المحلية مثل الكوينا والأمرانث واللاما، وهي القادرة على تحمل تطرف الأحوال المناخية وشدة تباينها. وبيئات هذه المناطق متباينة أشد التباين، ويعمل المزارعون في أراضي تتراوح في مساحتها بين نصف هكتار إلى بضعة هكتارات. وأغلبهم يعتمدون على أحد أشكال العمل بعيداً عن الزراعة، ويهاجرون سعياً للعمل بمعدلات عالية، وتبلغ نسبة هؤلاء المهاجرين في الإكوادور 18 في المائة. ولهذا تداعيات موسعة على مسؤوليات النساء، خاصة في بعض المجتمعات في بوليفيا وبيرو، حيث يوجد تقسيم صارم للعمل بين الرجال والنساء. فالنساء في تلك المجتمعات لا يشعرن بالتمكين الكافي للمشاركة في أغلب أنشطة الزراعة والأنشطة المتصلة بالأسواق.⁴⁹

وخلق بالاستثمار في المناطق المهمشة أن يُحسن من الأمن الغذائي ويخفف من آثار التغير المناخي. والمزارعون والمجتمعات في تلك المناطق يعتمدون بشكل مباشر على محاصيلهم في الحصول على الطعام، لأن مواقع هذه المناطق بعيدة ومنعزلة وكثيراً ما يصعب الوصول إليها بمختلف وسائل النقل. وغياب البذور المحسنة القادرة على التكيف مع ظروف المنطقة أو غياب صناعة البذور التجارية، تعني أيضاً أن الكثير منهم يعتمدون على محاصيل أحدهم الآخر في الحصول على البذور. من ثم، فمع ضعف صلتهم بالأسواق الأوسع والأكثر قدرة على تأمين الأمن الغذائي، فإن سكان المناطق المهمة يعتمدون على المزارعين أنفسهم.

وهؤلاء المزارعون يتحملون أيضاً جانباً من عبء الحفاظ على التنوع الحيوي للمحاصيل عالمياً، وإدارة الأراضي الأكثر هشاشة بيئياً في العالم. فمع الحياة على مشارف الصحاري ومناطق تجمعات الأمطار، فإن تخفيف آثار التغير المناخي تتطلب مشاركتهم في نظم أفضل لترشيد الموارد وإدارتها. كما تعني زيادة الضغوط على الأراضي من أجل الحصول على الطعام والوقود والنمو الحضري، تعني أن التوسع في زراعة الأراضي سيحدث بدوره في المناطق المهمشة. والكثير من هذه المناطق أصبحت أكثر عرضة لضرر الصدمات المناخية، من نوبات البرد القارس والحر الشديد والجفاف والفيضانات. ويجب أن يكون التكيف مع الكوارث المناخية ومختلف أنساق تساقط الأمطار المتباينة هو الموجه والأخذ بيد مناهج تقليص معدلات الفقر.

نظرة جديدة إلى الزراعة

ليس بإمكان المزارعين في البيئات متنوعة الظروف المناخية عالية المخاطر أن يستفيدوا من النظم الجاهزة المخصصة لغيرهم من المزارعين في المناطق جيدة الري الخصبة جيدة الإنتاج. ويجب أن يتنوع البحث عن تقنيات لتحسين إنتاجية صغار المزارعين على نحو مستديم، وأن يتسع قدر الإمكان، وهناك بعض التقنيات الواعدة التي يجري تجهيزها حالياً للبيئات الصعبة، مثل توفير أنواع عديدة من البذور ذات القدرة على تحمل الجفاف، وأخرى مجهزة للتربة منخفضة مستوى الفسفور والنيتروجين. لكن التكنولوجيا في حد ذاتها ليست الحل. فلا توجد إستراتيجية واحدة تجدي للاستثمار بنجاح في مختلف المناطق المهمش، جراء التباين الشديد في هذه البيئات وارتعاشها بالمتوفر فيها من أصول، وفي بعض الحالات، جراء العزل الذي تعاني منه بعض الجماعات السكانية.

وبالإضافة إلى الاستثمار في البحوث الزراعية، فإن الاستثمار العام المباشر في الخدمات اللامركزية والمبتكرة، إلى جانب أن القطاعات التي تدعم الزراعة – مثل تطوير المناطق الريفية وتوفير الخدمات الصحية والبنية التحتية والتعليم – هي من الدعامات الأساسية. وتحسين قدرة المزارعين على إدارة المخاطر، وتدعيم سلسلة القيم لـ "المحاصيل اليتيمة"، ودعم تنمية أسواق المدخلات الإنتاجية، هي من الخيارات الواضحة التي يجب أن تدخل في حسابان برامج الاستثمار. ومن أجل الوصول إلى من لا يمكنهم المشاركة في أو الاستفادة من هذه الخيارات، مثل الكبار في السن أو اليتامى أو المرضى، فمن الممكن أن تجدي شبكات الأمان.

ويجب إلقاء نظرة مقربة أكثر على الأساليب المبتكرة للاستثمار في سبل عيش النساء الفقيرات في المناطق المهمشة. وتحقيق الأمن الغذائي يستند إلى مشاركة النساء، لكن المشكلات المحورية مثل انخفاض معدلات التعليم وعدم معرفة الحساب حتى، وسوء التغذية وعدم موائمة الخدمات الصحية، تعرفل جميعاً من قدرة الكثير من هاته النساء على المشاركة بشكل مُنتج في القطاع الزراعي. ويجب تقليل الأعباء التي تتحملها المرأة المتعلقة بطول الفترات الزمنية المطلوبة للحركة والإنتاج، ويجب تمكينهن عبر التعليم والتدريب والمساعدة الذاتية والإشراف في جماعات للنساء. ولتحقيق هذه الغاية، يجب دعم المؤسسات الوطنية كي تتمكن من تقليل العرصة للضرر ومن بناء القدرة على المقاومة وكي تفجر طاقات النساء التي لم يُكشف عنها بعد. ويعني تمكين المرأة الفقيرة جزئياً قدرتها على فهم جميع خيارات سبل توفير الرزق المتاحة لها، بما في ذلك اختيار الخروج من دائرة الإنتاج الزراعي كلياً.

التقنيات متدنية الاحتياج للمدخلات الخارجية هي التي ستمهد الطريق

ربما تكون التقنيات متدنية الاحتياج للمدخلات الخارجية LEIT بالنسبة للمزارعين في المناطق المنعزلة الأقل إنتاجية هي خيارهم الوحيد، وهذا جراء تبعات التحديات التي يواجهونها. كما قد تكون هناك أسس محورية موحدة لمختلف المناهج في أماكن أخرى. والتقنيات متدنية الاحتياج للموارد الخارجية تكمل أو تستبدل المدخلات الخارجية، وبالنتيجة، فمن الممكن أن يثبت كونها أسهل وأسلس في الاستخدام، وأن توفر مزايا بيئية جمة، وهي تركز على تمكين المزارع من حيث المبدأ⁵⁰ وعلى النقيض من الحلول الجاهزة، فإن التقنيات متدنية الاحتياج للمدخلات الخارجية كثيراً ما تتأتى جراء خبرات المزارعين أنفسهم، أو المزارعين في تعاون وثيق مع الباحثين.

ونتيجة لمعرفة أين وكيف يتم تطوير هذه التقنيات، فلا يوجد نموذج موحد منها. وطبيعة نجاحها تستند بشكل حصري على موقع تطبيقها. وهي تتبع مجموعة عامة من المبادئ، المتمركزة حول دعم إدارة الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، مع تقليل استخدام المدخلات الخارجية، وتمكين المزارع عبر المناهج التشاركية. ولأنها كثيراً ما تعتمد على الاستثمار في الأيدي العاملة من مجتمعات محلية كاملة، فهي تشجع على الأنشطة الجماعية والتعلم الاجتماعي وتطوير رأس المال الإنساني والاجتماعي الذي تلعب فيه مؤسسات المنتجين أو المؤسسات الريفية دوراً أساسياً. من ثم فإن بإمكان التقنيات متدنية الاحتياج للمدخلات الخارجية تقليل الفقر في أوساط شرائح سكانية يصعب الوصول إليها، وأن تحافظ على السلع العامة عالمياً عبر ترشيد استهلاك الموارد واستخدامها.

ومن الناحية العملية، فإن هذه التقنيات المتباينة والمتداخلة (من ممارسات وأساليب) تهدف إلى:

- تحسين خصوبة التربة (التسميد والتخصيب بالمخصبات الطبيعية).
- حماية التربة من التآكل جراء المياه (حصاد الماء، ترشيد الحرث، التسميد الطبيعي، المحاصيل المغطاة).
- السيطرة على الأعشاب الضارة والآفات الزراعية (الإدارة المتكاملة للآفات، زراعة محاصيل أو أكثر في قطعة زراعية واحدة في الوقت نفسه).

ويدمج البعض بين مغذيات التربة وحسن إدارة المياه من أجل تحسين المحاصيل (إحداث حُفر صناعية في الأراضي، وهو نظام لتكثيف زراعة الأرز).⁵¹

حصاد المياه في منطقة "الساحل"	التسميد الأخضر على مرتفعات أمريكا الوسطى	الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية في مزارع الأرز الآسيوية
<p>أثناء السبعينات والثمانيات، قام المزارعون ببناء "قنوات مائية" وحفر صناعية في التربة وسدود صغيرة في شتى أنحاء سهل ياتينجا في بوركينا فاسو، مما أدى إلى تخصيب التربة التي فقط الكثير مع تصحرها.</p> <p>هذه التقنية المستقاة من ممارسات السكان الأصليين، مع تحسينها، قام بتكرار تطبيقها مستثمرون من المزارعين، ومنظمات غير حكومية مثل أوكسفام و"جرومينتس نامز"، وهي اتحاد من الجمعيات الزراعية، تم تشكيله من بين منظمات المساعدة المتبادلة الخاصة بسكان الموسي الأصليين. وارتفعت معدلات التحسن في بعض المناطق حتى نسبة 40 في المائة.</p>	<p>يطلق المزارعون على نبتة "موكونا برونيوز" اسم فولة التخصيب. وهو محصول غطائي ومعروف بأنه يحسن من التربة. وظهر من دراس أجريت عام 2002 أن متوسط إنتاجية محاصيل الذرة تراوحت بين 3 إلى 9 أضعاف طول المحصول كما كان قبل 10 إلى 22 سنة، بالاعتماد على محصول غطائي تخصيبي ونبتة الفول المخملي في الهندوراس. وتوثق دراسات أحدث استمرار استخدام هذا الأسلوب على حواف التلال المزروعة وفي المناطق سيئة التربة. وهذه النبتة آسيوية الأصل تبنتها جماعات من السكان الأصليين في جواتيمالا يعملون بشركة مزارع الفواكه الموحدة. ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام هذا الأسلوب كثيراً في صفوف المزارعين ومنظمات المجتمع المدني الريفية</p>	<p>مناهج الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية IPM تسعى لتقليل الاستخدام غير الآمن للمبيدات الصناعية. ويعكف المزارعون على تعلم المبادئ وتطوير الردود المناسبة التكيفية لضغوط الآفات في نظمهم الزراعية. وبالمقارنة بنظم ترشيد المياه والتربة، فإن بإمكانهم الحصول على مزايا من هذا المنهج (IPM) في موسم زراعي واحد، سواء كانت الأرض الزراعية ملكهم أم لا. والأمثلة الأنجح على هذا النموذج تحققت في حقول الأرز في فترة ما بعد الثورة الخضراء، في أندونيسيا تحديداً. وقد روجت الفاو كثيراً لاستخدام هذا المنهج في آسيا عبر مدارس توعية المزارعين.</p>

يقلق المتشككون في هذه المناهج من أنها – مثل غيرها – تبناها أول من تبناها المزارعون الأفضل حالاً ضمن صفوف هذه المجتمعات المحلية. وتميل هذه المناهج لأن تكون مرتكزة إلى المعرفة وكثرة الأيدي العاملة، مما يجعلها مكلفة للمرأة، وللمسنين، وللمجتمعات الريفية الأكثر فقراً، وهي جميعاً شرائح تضطر كثيراً إلى بيع مجهود عملها من أجل البقاء. وفيما تعتمد مناهج "التقنيات متدنية الاحتياج للمدخلات الخارجية" في العادة على استثمارات المزارعين وتوسع لتعزير مبدأ التمكين، فيجب إيلاء الانتباه إلى بلوغ المزارعين الأكثر فقراً في هذه المجتمعات، لا سيما النساء.

ومع زيادة الضغوط على الأراضي والمياه، وتهديدات التغير المناخي، فأغلب الخبراء يوافقون على وجود مناهج أخرى قليلة – إن وجدت – ملائمة للمناطق المهمشة، وللمناطق المفضلة أيضاً. وتحسين نجاحات منهج "LEIT" ضعيف العلاقة بتحسين التقنيات المتوفرة، وأقوى هي العلاقة بتطوير ونشر هذه المناهج على نطاق أوسع.

ومدارس توعية المزارعين، وهو منهج واعد لنشر الأفكار والمناهج، هو وسيلة لتعليم الكبار تم تطويرها ونشرها في البداية في آسيا، للتدريب على منهج الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية. وفيما يوجد تباين واسع في الشكل والمحتوى، فإن المنهج في الأساس (منهج مدارس التوعية) يشمل تدريب المزارعين على كيفية حل المشاكل، وتحديد الأولويات، وإجراء البحوث التجريبية، وهذا في جلسات عملية في حقول مخصصة لدراسة المزارعين المحليين.

وفي ميانمار، تعاونت أوكسفام مع مؤسسة ميتا التنموية لدعم التنمية المجتمعية عبر استخدام منهج مدارس توعية المزارعين. وفي المدرسة، مكن نموذج المزارع يعلم المزارع، مكن المزارعين من التدريب على تعليم أقرانهم على تقنيات البذور والمحاصيل الجديدة. وبعد تنفيذ 125 مشروعاً في تسع مناطق، كانت المدرسة قد دربت 600 عنصر لتوعية المزارعين، ومن المتوقع أن تبلغ هذه المناهج التي تم التدريب عليها ما قوامه 18 ألف مزارع.⁵³ ومثل هذه المناهج نجحت أيضاً في بيرو، حيث نجح المزارعون الذين شاركوا في مدرسة توعية المزارع الخاصة بمنهج الإدارة المتكاملة للآفات بالتطبيق على مزارع البطاطس، تمكنوا من تحقيق عائد محصولي أكبر.⁵⁴ ومكنت مدارس توعية المزارع في منطقة الساحل الأفريقية المزارعين

من مكافحة الخسائر في محاصيل الغلال جراء إحدى أخطر الآفات الزراعية⁵⁵ وفي منطقة سان، في مالي، تم استخدام مدارس توعية المزارع لتحسين إدارة المزارع التي يُزرع فيها الحبوب المعدلة وراثياً من أجل مكافحة الأضرار اللاحقة بها جراء الآفات ومشكلات الجفاف.⁵⁶ ومن أهداف مدارس توعية المزارع الأخرى دعم الزراعة المائية وإنتاج الخضراوات، ونشر القضايا الاجتماعية مثل مكافحة الإيدز.⁵⁷

تمكين منظمات المنتجين يعزز التنمية

يجب أن يدخل تمكين المزارعين وقرعاء الريف ضمن مقومات الاستثمار في الزراعة. والهيئات الجماعية، مثل منظمات المنتجين، وجماعات المساعدة الذاتية وجماعات النساء، هي من الوحدات الأساسية اللازمة لبناء سبل العيش الريفية المستدامة. ومنظمات المنتجين، على الأخص، قادرة على تمكين المجتمعات المحلية من الاستفادة من الاقتصاديات الكبيرة وأن توفر للأفراد قدرات تفاوضية أقوى تمكنهم من المشاركة في تحديد أسعار السوق، والمدخلات والخدمات. ويجب إيلاء اهتمام خاص لتمكين النساء من الاستفادة من هذه الموارد، ويعود هذا بشكل خاص إلى المعوقات الثقافية المجتمعية.

وقد تزايد عدد منظمات المنتجين وزاد تسليط الضوء عليها وعلى أهميتها. وبين عامي 1982 و 2002، بدافع من الأزمات الإنسانية والبيئية التي تسببت في الجفاف في مناطق كثيرة، ارتفع عدد القرى التي بها منظمات منتجين من 21 في المائة إلى 91 في المائة في بوركينافاسو.⁵⁸ وبين عامي 1966 و 1998 في الهند، تزايد عدد منظمات المنتجين من 346 ألف منظمة إلى 488 منظمة، ويشمل هذا العدد 65 في المائة من إجمالي الأسر الريفية.⁵⁹ وقد ازدادت أهمية منظمات المنتجين لدورها الذي تلعبه في التكيف مع التغير المناخي والقدرة على الصمود.

موضوع 6. مزارعو القطن ينظمون الصفوف

قال ألبرتو ماليكو "كان القطن أحد أكثر المحاصيل النقدية استقراراً في موزمبيق خلال المائة عام الأخيرة. ويوجد أكثر من 350 ألف مزارع قطن ينفقون على نحو 1.5 مليون شخص تابع لهم. والدخل المولد من القطن يُدفع في أقساط المدرسة والأدوية والكثير من النفقات الضرورية". وقيل عامين، كان ألبرتو ماليكو أحد 300 ألف مزارع قطن في موزمبيق يكافحون من أجل كسب العيش في ظروف شاقة، منها قوى الطبيعة والعقود غير المنصفة التي تخضعه لشركات القطن وأسواق القطن العالمية. وقد أصبح اليوم أحد منتجي القطن المستقلين ورئيس منتدى منتجي القطن الوطني، الذي ينظم صغار مزارعي القطن وأصبح شريك مكافئ للحكومة وصناعة القطن في تحسين حياة صغار مزارعي القطن في شتى أنحاء موزمبيق. وقال: "المررة الأولى يتم تمثيل مزارعي القطن على المستوى الوطني وتأخذهم الحكومة وشركات القطن على محمل الجد. لقد أصبحنا قادرين على الضغط على الحكومة وإثارة بواعث قلق صغار مزارعي القطن، وبدأنا في التصدي لاختلال ميزان القوى بين الصناع ومزارعي القطن. وبالانخراط والتماكك في جمعيات، وجدنا من الأيسر التفاوض على أسعار أفضل لقطننا وأن تساعد بعضنا البعض بالتعاون على تحسين الإنتاج والحصاد".

وفي الوقت نفسه، فإن الدراسات والأدلة تشير إلى معدل فشل مرتفع لمنظمات المنتجين.⁶⁰ والكثير من منظمات المنتجين الجديدة أنهارت لأنها لا تصادف الدعم المطلوب للاستثمار في الإدارة وبناء القدرات الخاصة بها، بالإضافة إلى ضعف الأسواق التي لا يمكنها تقديم خدمات أفضل لأعضائها. لكن لهذا السبب توجد الحاجة الماسة لتلقي منظمات المنتجين دعماً مؤسسياً أكبر. فمنظمات المنتجين وأعضاؤها تحتاج لبناء القدرات والتدريب، وليس لمجرد تسويق منتجاتهم، بل أيضاً وفي حالات كثيرة، لتعليم الأعضاء وتدريبهم على محو الأمية الحسابية. ودون هذه القواعد، لن يتمكن فقراء المزارعين من الحصول بشكل كامل على الموارد والتقنيات الجديدة. لكن بلوغ الأشخاص الأفقر والمزارعين الأكثر تهميشاً يتطلب العمل والتعاون مع المنظمات والمؤسسات المحلية أيضاً.

للمرة الأولى يتم تمثيل مزارعي القطن على المستوى الوطني وتأخذهم الحكومة وشركات القطن على محمل الجد. لقد أصبحنا قادرين على الضغط على الحكومة وإثارة بواعث قلق صغار مزارعي القطن، وبدأنا في التصدي لاختلال ميزان القوى بين الصناع ومزارعي القطن.

ألبرتو ماليكو، موزمبيق

محاولة للاستفادة من إمكانات أسواق البذور المحلية

جعل أسواق البذور مفيدة في المناطق المهمشة هو من المقومات الأساسية لكفالة الأمن الغذائي. فالمزارعون يعتمدون على أنفسهم وعلى بعضهم البعض في الحصول على البذور في المناطق المهمشة، لأن بذورهم عادة ما تكون ذات أداء أفضل جراء غياب الدولة ولأن القطاع الخاص حديث التواجد نادر الوجود. إلا أنه كي تتجح أسواق البذور في هذه البيئات فهذا تحدي كبير فريد من نوعه. فالمزارعين في المناطق المهمشة يزرعون محاصيل لم يتم تطوير أنواع منها جيدة التكيف والإنتاجية أو لم يتم تبني هذه الأنواع على نطاق موسع. ويواجهون مخاطر كثيرة بما أن جودة البذرة قد لا تكون أكيدة وتكلفة الحصول على بذور مرخصة من منافذ بعيدة قد تكون تكلفة عالية للغاية. ونظراً لأوجه القصور هذه، فإن الطلب على البذور في تلك المناطق غير منتظم، مما يقلل من حافز المؤسسات الخاصة لتوفير البذور لهذه المناطق.

وعلى الجانب الآخر فمن الممكن تحسين عرض البذور المرخصة وتحسين إمكانية حصول المزارع عليها في المناطق عالية المخاطر الإنتاجية، بجعل متطلبات الترخيص أكثر تساهلاً، وبإدخال عبوات بذور صغيرة، واستضافة مزادات للبذور لدى المنظمات غير الحكومية وجمعيات المزارعين في الأماكن التي لا تتوفر فيها بنية تحتية قوية للأسواق. وبعض البلدان، مثل مالي وكينيا، تحظر تجارة البذور غير المرخصة، حتى رغم أن كثيراً ما يكون المزارع الموفر للبذور معروف لدى المزارعين الآخرين بعلمه وجودة البذور التي يوفرها. والسماح ببيع بذور المزارع - أو المجتمع المحلي - المرخصة، أو التصنيف الرسمي للبذرة، قد يكون في صالح المزارعين ويساعد على التنوع الحيوي للمحاصيل. وأي إصلاحات تهدف إلى "إضفاء الطابع الرسمي" على تجارة البذور يجب أن تأخذ في حسابها احتمالات إبعاد النساء من العملية إذا لم يتم بذل جهود خاصة لدمجهن فيها، على سبيل المثال، عبر وجود التعاونيات التي تنتج البذور وتبيعهن.⁶¹

ويمكن إنشاء أسواق البذور الجديدة عبر الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص، والشراكة بين قطاعي البحوث والإنتاج. على سبيل المثال، فإن مجلس الخدمة المبدئية ISC، وهو شركة تجارة زراعية وبنائع لمدخلات الزراعة في النيجر، على شراكة وثيقة بمعهد البحوث الوطني INRAN بمجال إنتاج البذور. وبذور المجلس المصرح بها عليها اسم تجاري ويتم بيعها في كافة الشبكات الاجتماعية للتجارة الزراعية، ويروج لها عبر المحطات الإذاعية الخاصة بالمزارعين وفي المناسبات العامة، وفي الاجتماعات العامة وتعرض في الأسواق المحلية.⁶²

يمكن أن تحسن أيضاً الشراكات المبتكرة في مجال تطوير البذور والتصريح بها من القدرة على بلوغ المدخلات الأخرى والتصدي لجملة من تحديات السوق الأكبر. ففي البلدان المذكورة نفسها، حققت جمعيات المزارعين تقدماً حقيقياً بمجال الإنتاجية، بالتعاون مع الباحثين ومتاجر بيع المدخلات في إنتاج سماد يتم توزيعه مع البذور المصرح بها لصالح فقراء المزارعين. وحين تبينوا أن غياب الفسفور هو أهم سبب في الإضرار بخصوبة التربة، توصل الباحثون إلى سماد عالي في عنصر الفسفور، وأوصوا المزارعين بمعالجة كل نوع من المزروعات بـ "جرعة صغيرة" منه، مما يقلل من النفقات والوقت المطلوب لاستخدام هذا السماد. وازدادت إنتاجية المحاصيل كثيراً، لكن المزارعين اضطروا لبيع فائض الحبوب لديهم بأسعار رخيصة بعد الحصاد، وظهرت الحاجة لحلول جديدة. وحلت جمعيات المزارعين هذه المشكلة بإدارة نظام ائتمان مبتكر للمخزون. إذ اشتروا الأسمدة بكميات كبيرة وأسعار مخفضة، وخبزوها في متاجر بيع مدخلات الإنتاج الزراعي، على أن يتم بيع عبوات أصغر يمكن تحمل سعرها. وقاموا ببناء مخازن لتخزين الحبوب حتى يبيع المزارعون إنتاجهم بأسعار أفضل. وأخيراً، عرضوا تقديم قرض بثمانين في المائة من سعر الحبوب، ويمكن للمزارعين من ثم أن ينوعوا إنتاجهم ما بين الفواكه والخضراوات، وتسمين الخراف واستخلاص زيت الفول السوداني أثناء موسم الجفاف.⁶³

دخول الأسواق: سلاسل القيم للمحاصيل اليتيمة⁶⁴

تبدأ النساء في فقدان قدرتهن على التحكم في دخولهن، مع انتقال المنتجات من المزرعة إلى السوق.⁶⁵ ويواجهن المشقة في الحصول على مكان في السوق وهن عرضة لخطر أكبر في فقدان السيطرة على "محاصيل النساء" حين تكون ذات ربحية عالية. من ثم فإن قدرتهن على التعامل في السوق محدودة. ومناهج سلسلة القيم يمكن أن تعزز من الصلات بين مختلف

العوامل في سلسلة العرض – من جماعات المنتجين وجماعات المرأة وموفري الخدمة – وبالنتيجة تزيد من الدخل. وسلاسل القيمة للمحاصيل اليتيمة تُمكن المنتجين الفقراء – لا سيما النساء – من الاندماج التشاركي المنطوي على المساواة، في الأسواق.

وقيمة المحاصيل اليتيمة منخفضة في التعامل التجاري ويتم إنتاجها على مساحات زراعية محدودة مقارنة بمقوماتها الاقتصادية، ولهذا السبب فإن أقسام البحوث الزراعية في القطاعين العام والخاص تتجاهلها. لكنها تستمر في التواجد لقيمتها العالية بالنسبة للكثير من المجتمعات المحلية، ولأنها تحافظ على التنوع الحيوي، وإنتاجيتها أعلى في الأراضي المهمشة وهي تسهم في تعافي الأراضي الزراعية وزيادة خصوبتها. وهناك محاصيل يتيمة أخرى توفر مصدراً للغذاء والتنوع في الأغذية وتلعب دور المكملات الغذائية والأدوية العشبية. وعادة ما يترافق استخدامها مع وجود المعارف المحلية حولها، بما أن المعلومات العلمية المتوفرة عنها محدودة.

وفيما تستمر زراعة وحصاد المحاصيل اليتيمة – مثل فولة الأرز في تلال فيتنام وفاكهة البوابب وأوراقها في مناطق السافانا الجافة في أفريقيا – فإن إعداد سلاسل قيمة بشأنها يمكن أن تحسن من أمن سبل عيش الفقراء في المناطق المهمشة. على سبيل المثال، في الأراضي الجافة السورية تولد عملية زراعة وجمع الأعشاب والنباتات مثل أوراق التين والعناب والغار ونبته الخباز، تولد نحو 23 في المائة من دخل الأسرة الريفية. ويتم بيع 64 إلى 95 في المائة من هذه المنتجات في الأسواق المحلية. وإشراك النساء في تلك العملية كان مرتفعاً في الغاية، خاصة في مجال الجمع (53 في المائة من الأيدي العاملة)، والزراعة (38 في المائة) والتجهيز للسوق (34 في المائة)، مقارنة بإشراكهن في التجارة نفسها (12 في المائة).⁶⁶

والتسويق التجاري للمحاصيل التجارية يتطلب التوسع في الطلب، وزيادة في كفاءة العرض وقنوات التسويق، وخلق أسواق متخصصة.⁶⁷ ويمكن لزيادة الوعي العام أن يؤدي لتحفيز الطلب، بما في ذلك إثارة وعي المستهلكين في الدول الغنية، الذين يطالبون بمنتجات اجتماعية بيئية أخلاقية. ومعارض المنتجين والأسواق الريفية واحتفالات الشعر وغيرها من الاحتفالات المحلية، دينية كانت أو ثقافية، تُعد أماكن مفيدة لجذب الانتباه إلى هذه المنتجات في الأسواق المحلية والإقليمية. على سبيل المثال، في جنوب الهند تم تسويق وبيع المنتجات المصنوعة من أنواع الطحين الصغير في احتفالات المعابد. وكتب الكتاب النيباليون مسرحيات تُمثل في المناطق الريفية بناء على قصص مستقاة من القرية، للتركيز على قيمة الحفاظ على المحاصيل المحلية وعلى تنوعها. ويمكن استخدام برامج عامة في تأمين الطلب المستقر محلياً ووطنياً في برامج التغذية بالمدارس وفي وجبات المستشفيات.

ويحتاج تسويق المنتج بنجاح بجودة مُرضية وبسعر معقول، إلى أدوات اتصال أساسية عادة ما تكون مفقودة. ويمكن لمنظمات المنتجين وتعاونيات المزارعين والنساء التصدي لهذه المشكلة. فمن خلال التكامل بينها يمكن للمزارعين الاستفادة من هذا التعاون للمطالبة جماعياً بأسعار أفضل وإتاحة مدخلات الإنتاج والخدمات والانخراط في عملية بيع المنتجات.

منطقة مرتفعات كولي هي منطقة ذات مناخ معتدل في تاميل نادو بالهند. ويقطنها نحو 50 ألف شخص وهم من قبيلة مالايالي ويشغلون مساحة 28 ألف هكتار، ونحو نصفها من الأراضي الزراعية. وهذه المنطقة المليئة بالوديان والجداول المائية والمستنقعات والغابات متنوعة للغاية. وينتج المالايالي حبوب صغيرة ونبات الكاسافا في الأراضي الجافة والتي تغذيها الأمطار وعلى مشارف الوديان يزرعون الأناناس والقهوة والفلفل من بين توابل وأعشاب أخرى. ورغم وجود مناطق غنية وعالية الإنتاجية في هذا المكان، فإن مرتفعات كولي متصلة ببقية مقاطعة ناماكال التي تنتمي إليها بواسطة طريق مرصوف واحد فقط، وأغلب الأماكن الواقعة خارجها لا يمكن الوصول إليها إلا سيراً على الأقدام.

ومع تقديم المنظمات غير الحكومية للمساعدات المالية والتعليمية، تمكن المالايالا من تنظيم أنفسهم في مجموعات مساعدة ذاتية، وهو نوع معروف من المنظمات الشعبية في الهند. وعبر مجموعات المساعدة الذاتية تم تشكيل فرق متخصصة بمهام معينة من قبل المجتمعات المحلية، من أجل تيسير تسويق وتجهيز الحبوب. وتحسنت إنتاجية الحبوب باختيار المزارعين لبذور أفضل تم اختيارها في حقولهم، بالإضافة إلى أعمال التجهيز الأخرى للمنتج. وأخذت مجموعة نسائية زمام المبادرة في جمع المحاصيل ونقلها إلى نقطة تجمع بالقرية من أجل النقل الجماعي إلى الطاحونة. وتولد الطلب مع دمج المنتج بأسماء تجارية وتحديد أن المنتج عضوي، وكُتبت الأسماء التجارية باللغة الإنجليزية ولغة التاميل. وأخيراً تم توزيع الحبوب العضوية في الأسواق على الطرق وفي احتفالات المعابد والمعارض الزراعية.

المصدر: جروير وآخرون، 2008.⁶⁸

كما يُعد تمييز المنتج مكون أساسي في الحفاظ على عائداته، بواسطة الإشارة إلى مصدره الجغرافي أثناء تسويقه وبواسطة دمجها باسم تجاري. إلا أن مشاركة المزارعين في هذه الأنشطة تعتمد كثيراً على دعم المؤسسات القوية لهذا النشاط، ومن هذه المؤسسات التعاونيات، والشراكات (بين منظمات المجتمع المدني والقطاع العام والخاص في حالة الضرورة) والأطر القانونية لضمان إتاحة الموارد، وحقوق الملكية، ووجود مخططات لتصنيف أنواع المنتج وتطبيق معايير الجودة. ويجب أيضاً تنظيم عمل الشركات من أجل الحماية من العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية.

ويجب ضخ الاستثمارات العامة في عملية تطوير أسواق القرى المفتوحة، مع توفير البنية التحتية الصلبة والليونة على حد سواء. وتُعد الشبكات الاجتماعية الريفية غير الرسمية مصادر جيدة للمعلومات، وكذلك تعاونيات المنتجين الرسمية. لكن كلا الأسلوبين قاصر، إذ يصعب انتماء الأشخاص المهمشين إلى أي من النوعين. وبالاستثمار في نظم المعلومات المتوفرة علناً، ومع تحسين مرافق الأسواق، والالتزام بمبادئ التشغيل البسيطة في أسواق القرية، يمكن للدولة أن تلعب دوراً في تمهيد وتيسير العمل في هذه الأسواق.⁶⁹

إدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود

الزراعة عملية محفوفة بالمخاطر. والمخاطر تأتي من جميع الزوايا: إما تغير في الظروف المناخية، أو كوارث طبيعية، أو تفشي الأوبئة، أو أسعار السوق، أو ندرة الموارد، وهذه التحديات متوقع أن تكثف من أثر التغير المناخي وندرة المياه وزيادة السكانية. والاستثمار في سبل العيش الزراعية والريفية يعني أيضاً تقليل العرضة للضرر من هذه المخاطر، وبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث حين تقع، ومساعدة الناس على الوقوف مجدداً على أقدامهم بعد أن يسقطوا. وكما يتسنى الهروب من الفقر تماماً ومنع وقوع أشخاص جدد في دائرة الفقر، هو أمر يحتاج لأدوات مالية بديلة، وشبكات أمان قوية، وخطط بديلة موثوقة.

وظروف عدم اليقين المحيطة بالنشاط الزراعي تعود في الأغلب إلى طول المدة ما بين الاستثمار الأولي وحصاد المحاصيل. ويتحمل المزارعون في المناطق المهمشة المزيد من مخاطر الإنتاج والأسعار جراء ظروف الإنتاج الأكثر تحدياً لديهم وانقطاع الصلة بالأسواق الأكبر. وهم يشاركون في أسواق صغيرة الكميات فيها محدودة والأسعار على صلة أوثق

بمعدلات الإنتاج المحلية. من ثم فحين يعاني مزارعون كثيرون من ضعف في إنتاجية المحاصيل في موسم واحد، مع اقتصار القدرة على الحصول على الطعام من أسواق بديلة، يؤدي هذا إلى ارتفاع مذهب في الأسعار في الأسواق المحلية، ويهدد أمنهم الغذائي بصفقتهم مشترين للطعام.

وتشمل آليات تقليل المخاطر المباشرة تحسين المحاصيل وتقنيات وممارسات تثبيت معدلات إنتاجية المحاصيل. وتؤدي سلاسل الأسواق المتكاملة رأسياً، مثل أسواق المحاصيل التصديرية عالية القيمة والمحاصيل التي تُزرع على مدار السنة، إلى زيادة ونشر الخطر بين مختلف الفاعلين. والمشاركة في جمعيات وتعاونيات المنتجين قد تكون سبباً آخر لفرض التوازن على الأسعار، لمواجهة خطر تذبذب الأسعار على المزارعين في الأسواق المحلية.

وثمة إستراتيجيات أخرى تساعد المزارعين على الإدارة في ظل الظروف الخطيرة. وتشمل تحسين توفر المعلومات عن الأسواق والطقس. ويمكن في المناطق المهمشة تنويع الدخل والمحاصيل، عبر التنويع الحيوي للمحاصيل، وزراعة أكثر من محصول في أرض واحدة في نفس الموسم، والزراعة بالتتالي، والعمل بالغايات، ودمج المحاصيل وإنتاج المواشي. إلا أن مجال الأنشطة غير الزراعية أضيق من حاله في المناطق الزراعية المُفضلة غير المهمشة.

وبالنسبة للمزارعين الفقراء، فإن أفضل أشكال التدخل لا ترتبط في كل الأحوال بالنشاط الزراعي. وهناك حاجة لشبكات الأمان لمساعدتهم على التكيف مع الصدمات ولمنعهم من اتخاذ قرارات لا رجعة فيها ذات تبعات طويلة الأجل، من أجل الوفاء بالاحتياجات قصيرة الأجل. وحين يكون الفقراء لا يتمتعون إلا بالحد الأدنى للوفاء باحتياجاتهم الأساسية، يمكن أن تؤدي الصدمات التي يتعرضون لها إلى أضرار بالغة تؤثر على المدى الطويل على أحوال الأسرة، مثلاً بوجود مريض في الأسرة لا يلقي العلاج، أو إخراج الأطفال من المدرسة، أو تدهور الأغذية التي تتناولها الأسرة. ومع إجبارهم على اتخاذ قرارات للوفاء بالاحتياجات قصيرة الأجل، فهذا يقوض في نهاية المطاف من القدرة على التخطيط للإنتاج في المستقبل، مما يدفع الفقراء إلى المزيد من الفقر.⁷⁰

ولدى وقوع مجاعة على نطاق واسع ويبدأ بيع الأصول الإنتاجية تحت ضغوط المجاعة، تظهر الحاجة الماسة إلى برامج الحماية الاجتماعية أو "شبكات الأمان". وتعتبر المساعدات الغذائية قصيرة الأجل والتحويلات النقدية وبرامج العمل العام من الاحتياطات القادرة على إنقاذ الأرواح، وأفضل مثال على من يتم إنقاذهم، الأشخاص الأكثر تأثراً بالأزمة المالية الحالية. لكن إذا توفرت شبكات الأمان، فهي تساعد على تخفيف الصدمة التي يواجهها أكثر من 200 مليون شخص متوقع أن يفقدوا وظائفهم، و53 مليون شخص آخرين متوقع أن يضطروا للعيش على 2 دولار أو أقل يومياً جراء الأزمة. ويجب أن تتنبأ تدابير الحماية الاجتماعية صدارة أشكال التدخل من أجل تقليل الفقر لمساعدة الفقراء على الحصول على الطعام وغيرها من الاحتياجات الأساسية أثناء أوقات الأزمات، ولمساعدة غير القادرين على المشاركة في أنشطة إنتاجية جراء معوقات من قبيل كبر السن أو اعتلال الصحة أو الإعاقة الجسدية.⁷¹

موضوع 8. برنامج تخفيف مخاطر التكيف في القرن الأفريقي (HARITA)

سوف يؤدي التغير المناخي الذي تسبب في التدخل البشري إلى ضغوط مناخية يصعب التنبؤ بها لدى الكثير من المجتمعات المحلية المعرضة للضرر في شتى أنحاء العالم. ومن الصعب أن يتكيف الأشخاص بفعالية مع الصدمات، ومع أنساق الطقس التي يصعب التنبؤ بها، ومع تزايد كثافة ومرات وقوع الكوارث الطبيعية. وليس المزارعين الفقراء والأشخاص الواقعين في زمام مناطق الجفاف في أثيوبيا بالاستثناء على ما سبق. إذ ينظر الأثيوبيون إلى الجفاف بصفته أكبر خطر يهدد سبل عيشهم، بما أن 85 في المائة من الأثيوبيين يعتمدون في كسب العيش على الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار.

وتوفير مؤشرات لأحوال الطقس يمكن أن تساعد المزارعين على تقليل عرضتهم للأثار السلبية للطقس وعلى الإحساس بالأطمئنان إلى التعرض لمخاطر الإنتاج، مما يسهم في إقبالهم على القروض وعلى شراء البذور المحسنة. وقد بادرت أكسفام ومؤسسة سويس ري، بالشراكة مع جمعية إنقاذ التجري REST ومعهد البحوث الدولية IRI للمجتمع والطقس، ببرنامج رائد مبتكر لتوفير المؤشرات الخاصة بالطقس فيما يتعلق تحديداً بمحصول التيف (نوع من الحبوب) في قرية أدي ها التي تعاني

من ندرة المياه، وتقع في تيجراي بأثيوبيا. وبرنامج تخفيف مخاطر التكيف في القرن الأفريقي يستند إلى نموذج تشاركي للتمكين، بالتعاون مع المزارعين ومنظمات المزارعين، من أجل التعرف إلى احتياجاتهم وخلق المشاركة الفعالة في تصميم برامج تأمين الإنتاج.

المصدر: أوكسفام أمريكا

من الآليات الواعدة بمجال مكافحة الفقر، بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية من خلال بناء شبكات أمان – قدرة على زيادة الدخل وتحفيز المضاعف الاقتصادي وأسواق العمل. وقيمة شبكات الأمان الإنتاجية تكمن أولاً في قدرتها على التخفيف من أثر الصدمات إثر وقوعها، ثانياً في خلق بيئة تمكين للمزيد من الأصول والزيادة في الدخل. وفيما لم تثبت بعد فوائد هذه المناهج، فإن هناك عدة مشاريع رائدة يجري تنفيذها في هذا المجال. على سبيل المثال برنامج شبكة الأمان ضد الجوع برعاية وزارة التعاون الدولي البريطانية والحكومة الكينية، يقدم تحويلات نقدية شهرية بقيمة 15 دولار لكل أسرة تعاني من الفقر المدقع في كينيا. وبدءاً من أواخر عام 2009، سوف تحصل الأسر الفقيرة أيضاً على بوليصة تأمين. وسيتم قياس الأضرار بصور القمر الصناعي، فيما يخص أعداد رؤوس الماشية. والكثير من هذه المخططات قد تكون باهظة التكلفة على المزارعين الفقراء، من ثم فمن الممكن التغلب على هذا العائق عبر تقديم المساعدات المالية أو الربط بأشكال تدخل أخرى لتحسين الدخل من أجل تقليل معدلات الفقر. فضلاً عن أنه لأن التأمين قد يحسن من استحقاق المزارعين للقروض، فقد يمثل هذا أيضاً مساراً لتحسين القدرة على الحصول على قروض بفوائد أقل إذا تم دمج المخططين.

التنمية بتمويل من المزارعين

حيث توجد مقومات لأسواق قوية، يصبح متاحاً لجمعيات المزارعين خيار تكليف الغير بإجراء جهود بحث وتطوير خاصة لصالحهم، على أن يُدفع ثمن هذه الجهود بنسبة من المبيعات. ويمكن الربح منظمات المنتجين من أن يكون لهم صوت في أجندة البحوث. ويزيد مع الوقت تمويل المنتجين في أغلب دول شرق أفريقيا للبحوث الخاصة بالمحاصيل التصدير. وعلى هذا المنوال يتم في تنزانيا وكينيا، وعلى نطاق أضيق في أوغندا وزيمبابوي، تمويل أنصبة كبيرة من بحوث القهوة والشاي والقطن والتبغ والكاجو وقصب السكر. وفي أمريكا اللاتينية، تستخدم عدة دول – منها كولومبيا وكوستاريكا وجواتيمالا والهندوراس – الضرائب على الإنتاج أو الصادرات، في تمويل جهود البحوث والتطوير الزراعي الخاصة بالمحاصيل عالية القيمة (القطن والقهوة وقصب السكر وزيت النخيل)، عبر جمعيات المنتجين.

وبالإضافة إلى كون منهج تمويل المزارع للبحوث مناسب في حالة المنتجات التي تمر في سلسلة سوق واضحة ضيقة المسار، مثل المنتجات التصديرية أو المحاصيل البستانية، فهو أيضاً ناجح في حالة المحاصيل الغذائية الأساسية، التي تنسم بنفس ظروف السوق. على سبيل المثال، قام المزارعون في كينيا والهند بتمويل بحوث الذرة والقمح على التوالي. والتطوير بتمويل من المزارع يمكن أن يكون مناسباً في المناطق المهمشة في حالة تطوير الأسواق لصالح المحاصيل اليتيمة عالية القيمة. كما أن ثمة حاجة إلى التوسع في تطوير وتبني التقنيات متدنية الاحتياج للمدخلات الخارجية من قبل المزارعين ومجتمعاتهم المحلية، مع ربط تطوير سلسلة القيمة بالمحاصيل اليتيمة من أجل تحسين حالة الأمن الغذائي والتخفيف من آثار التغيرات المناخية.

من الصحيح بشكل عام أن المزارعين في المناطق المفضلة غير المهمشة يعملون في أراضي أكثر إنتاجية ويتمتعون بفرص أفضل في الوصول إلى الأسواق، لكنهم أيضاً يواجهون تحديات بيئية متزايدة جراء الزراعة كثيرة الاستخدام للمدخلات، ولعدم المساواة في توزيع الأراضي، ومستوى جودة الأراضي المعروف في أغلب الأحوال، بالإضافة إلى وجود أشكال انعدام في المساواة الاجتماعية على صلة بالحق في الأرض والعمل، لا سيما في حالة النساء. وبعض صغار المزارعين "لا أراضي لديهم فعلياً"⁷²، ويشاركون بزيادة مطردة في أسواق العمل غير الرسمية. ومع الزراعة عالية الربحية كثيفة الاستخدام لرأس المال، توجد أشكال أخرى من المخاطر، مثل تذبذب الأسعار عالمياً وعدم استقرار أسواق المال. وصغار المزارعون في المناطق المفضلة يُرجح أن يستفيدوا من المناهج الزراعية البيئية في إدارة الموارد، وتحسين قدرة المرأة على الاطلاع على المدخلات والخدمات، وتوليد دخل أفضل وضخ خيارات جديدة لتتويج الدخل، وتقليل الفاقد في مرحلة ما بعد الحصاد. وبرامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الإنتاجي لا بد أن تتوفر بدورها كخيارات متاحة.

ومن الآثار والتحديات البيئية الجسيمة، تآكل التربة واستنفاد المواد المغذية للتربة وملوحة المياه، لا سيما جراء الاعتماد على الزراعة كثيفة المدخلات. وبعض المبتكرات الواعدة في التصدي لهذه التحديات، لا سيما في آسيا، هي الإدارة المتكاملة للآفات IPM، لأن الكثير من الأراضي الزراعية هناك يتم ربيها بشكل منتظم.⁷³ وقد أظهر استخدام التقنيات متدنية الاحتياج للمدخلات الخارجية كونه أفضل خيار في المناطق المهمشة، وتبين نجاحه الباهر أيضاً في المناطق المفضلة.⁷⁴ ومع وقوع التغيرات المناخية، فإن تبني مناهج زراعية بيئية مستدامة بيئياً في المناطق المفضلة أصبح أمراً ضرورياً.

المرأة حل أساسي

المرأة هي الحل لتوفير الأمن الغذائي لأسرتها.⁷⁵ إلا أن الاستثمارات في إنتاج الغذاء تستهدف عادة الرجال وليس النساء، لأن من المفترض انتشار المعرفة بين سائر أفراد الأسرة. إلا أن كثيراً ما تكون هذه المعلومات غير مناسبة لاحتياجات المرأة. فتبني التكنولوجيا على سبيل المثال يعتمد على عوامل كثيرة، وأحياناً ما تكون هذه العوامل غير ذات صلة بالتكنولوجيا نفسها. وعادة ما تغيب القدرة على استخدام موارد مثل المدخلات والمعلومات والأراضي والقروض. من ثم فحتى إذا كان بإمكان المرأة العمل في أرضها الزراعية، فلن يتسنى التوصل إلى الاختلافات بين الرجل والمرأة في القدرة على الإنتاج إذا لم يتم التصدي للمعوقات الأخرى أولاً.

وفي أغلب الحالات لا تصل الخدمات الخارجية إلى المزارعات من النساء، لا سيما النساء اللاتي يرعين أسراً.⁷⁶ ويُعزى ضعف إنتاجية المحاصيل التي تزرعها النساء إلى تدني مستوى المدخلات، مثل الأسمدة والقروض، مع ضعف القدرة على العمل بالأرض، والحصول على الخدمات الخارجية والمالية الأخرى.⁷⁷ وإحصائياً، فما إن تؤخذ هذه العوامل في الحسبان، تجد أن كفاءة الرجال والنساء في زراعة الذرة في غرب كينيا هي كفاءة واحدة، وأن الاثنين يستجيبان بنفس القدرة لمشكلات ارتفاع أسعار الذرة.

"المقومات المفقودة" في الإنتاجية الزراعية جراء عدم الاستثمار في المرأة واحتياجاتها بمجال الزراعة، هي مقومات كثيرة. وقد تبين البنك الدولي في بوركينافاسو أن تتويج تقسيم الأيدي العاملة والأسمدة ما بين الأراضي الزراعية الخاصة بالرجال والنساء، يمكن أن يزيد من المخرجات بما يتراوح بين 10 إلى 20 في المائة. وفي كينيا تبين أن منح المرأة المزارعة نفس المدخلات والتعليم الذي يتلقاه الرجل يمكن أن يزيد من المحاصيل بنسبة 20 في المائة، وفي تنزانيا، تبين أن تخفيف الأعباء الزمنية عن المرأة قد يزيد من الدخل النقدي لأسر مزارعي القهوة والموز بنسبة 10 في المائة، وفي زامبيا، إذا تمتعت المرأة بنفس مستوى الاستثمار رأس المال في المدخلات الزراعية، بما في ذلك الأراضي، قدر ما يتمتع نظيرها الرجل، فسوف تزيد الإنتاجية بحد أقصى 15 في المائة.

ولدى إمداد الأسر التي ترعاها نساء في المناطق المفضلة بمزيج من حقوق الأراضي والمدخلات والقروض للتصدي للقيود المختلفة التي تواجهها في آن واحد، فسوف يؤدي هذا إلى أن تصبح إنتاجية المرأة على قدم المساواة بالرجل في النشاط الزراعي.⁷⁸ إلا أنه يجب إيلاء الانتباه إلى مختلف المطالب التي يجب أن تقي بها المرأة من حيث إدارتها لوقتها. على سبيل المثال، لا تتمكن النساء في أحوال كثيرة من حضور الاجتماعات بسبب هذه المطالب، لكن ضمان اطلاعهن على هذه الخدمات سيحسن بدوره من إنتاجية محاصيل النساء ومن ثم تغذية أسرهن، مع توليد طلب أكبر على السلع والخدمات في النظام الاقتصادي.

تقييد العدالة في الأسواق مرتفعة القيمة

كون الشيء صغير لا يعني دائماً أنه هزيل أو غير كافٍ. وثمة صلة وثيقة بين التنافسية والأصول، ومنها الموارد البشرية والأصول الاجتماعية والمالية والمادية، وتتجاوز كثيراً الأرض في حد ذاتها. والكثير من صغار المزارعين يشاركون في سلاسل الأسواق مرتفعة القيمة، ومنها متاجر السوبرماركت، حين يكونون قادرين على الاستفادة من الري والمعلومات والتعليم والنقل، مما يمكنهم من بناء رأسمالهم المعرفي والاجتماعي. على سبيل المثال، مزارعي الخس في جواتيمالا ممن يزرعون مساحات تبلغ 2 هكتار – وهو التعريف المتعارف عليه للمزرعة الصغيرة – يزيد احتمال مشاركتهم في متاجر السوبرماركت حين ينالون قسطاً من التعليم، أو يتم ري مزارعهم بأسلوب منتظم، أو يعيشون بالقرب من الطرق، أو يمتلكون الشاحنات، أو حين يكونون أعضاء في منظمات للمنتجين.⁷⁹

إلا أنه في ظروف نادرة الحدوث يهتم فقراء المزارعين بسلاسل التصدير عالية القيمة، إذا كانت متاجر السوبرماركت خياراً متاحاً، ويفضلون وجود جهة وسيطة أو مزرعة كبيرة كجهات توريد. إلا أن العمال الذين توظفهم المزارع المتوسطة وكبيرة الحجم، من النساء بصورة متزايدة، عادة ما يواجهون ظروفًا شاقة تنال منهم، من ساعات عمل طويلة، وأجور متدنية وبيئة عمل غير آمنة أو صحية. ويحتاج العمال إلى التنظيم وعلى تجار التجزئة والمزارعين الالتزام باحترام معايير استخدام العمال.⁸⁰

ولتحسين فرص بلوغ سلاسل التصدير عالية القيمة فقراء المزارعين، يجب أن يتم ضخ استثمارات عامة لتحفيز المزارعين على "اتباع اتجاه الطلب". وعلى الحكومات الوطنية أن تحسن من شبكات النقل بها، وأن توفر القروض للتجار والقائمين على العمل بتجهيز المنتجات الزراعية والمزارعين أنفسهم.⁸¹ ويمكن للحكومات أن تطبق جملة من السياسات لمساعدة تجار التجزئة على الإسهام في "شمولية التطوير"، وتشمل هذه السياسات:

- تطبيق أنظمة ملائمة في قطاع أسواق السوبرماركت، مثل السياسات التي ترمي لتحسين مستوى التنافسية في سلاسل المتاجر الخاصة بصغار المستثمرين، مثل تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية.
- تحديث خدمات البنية التحتية المقدمة لتجار التجزئة والمزارعين في أسواق تجارة الجملة.
- مساعدة المزارعين على أن يتحولوا إلى موفرين للسلع لمتاجر السوبرماركت.⁸²
- تنفيذ وتطبيق معايير استخدام العمال المتفق عليها دولياً.

كما أن الفقد ما بعد الحصاد من المعوقات الأساسية للتكامل في سلاسل القيمة. والخطوات ما بين الحصاد والاستهلاك كثيرة: التصنيف والتنظيف والتعبئة والتخزين والنقل والتجهيز للعرض، مما يعني وجود فرص كثيرة لفساد المنتج الزراعي أو تضرره. وفي واقع الأمر، يظهر من البحوث الميدانية أن 40 إلى 50 في المائة من المحاصيل البستانية التي يتم زراعتها في أفريقيا تُفقد قبل استهلاكها.⁸³ وفي الهند، تبلغ معدلات الفقد فيما بعد الحصاد 40 في المائة من إجمالي المنتجات سنوياً.⁸⁴ وتقع الخسائر في الفواكه والخضراوات بالأساس نتيجة لخدش قشرة الثمرة وفقدان المحتوى المائي للثمرة والتعفن أثناء التعامل مع الثمار.

إلا أن حلول هذه التحديات قد تكون بسيطة وفعالة من حيث السعر. مثلاً، تُصنع الحاويات المستخدمة في أفريقيا في تجهيز الفواكه والخضراوات من مواد صلبة ويصعب رصها فوق بعضها بشكل منتظم. يمكن تجهيز الحاويات الخشبية بمواد لينة من الداخل. وفي المناطق التي يتم زراعة الأرز فيها في جنوب شرق آسيا، أحياناً ما يحتاج المزارعين إلى أجولة أقوى لا

أكثر، من أجل منع التعفن وانسكاب الأرز أو تلوثه، ولتيسير النقل. وتشمل الأنشطة البسيطة الممكنة الأخرى، بناء وتجهيز مطات للتظليل على المنتجات المقطوفة حديثاً لتقليل تعرضها للحرارة أثناء تجهيزها، في حالة عدم توفر التخزين البارد. والاستثمارات منخفضة التكلفة في هذه المناطق ذات مردود جيد للغاية.

كيف تصبح الخدمات المالية مفيدة للفقراء

يمكن مساعدة المزارعين على تحسين إدارتهم للمخاطر عبر مدهم بالخدمات المالية. والخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات الإقراض الصغيرة أحرزت تقدم هائل على مسار دمج فقراء المزارعين بالأنشطة المولدة للدخل، لكن نجاحها في الزراعة كان مقتصرًا للغاية. بشكل عام لا يتم تقديم القروض للمزارع في أنشطة خاصة بالمحاصيل أو المزرعة مثل الاستثمار في الري، إذ ثبت أن هذه الاستثمارات باهظة للغاية وغير مرنة. والخدمات المالية، حتى الإقراض الصغير، معروف عنها صعوبة تحصيلها في المناطق الريفية، لا سيما فيما يخص الجماعات المهمشة والنساء. وعالمياً، تتلقى النساء ما يُقدر بواحد في المائة من جميع القروض الزراعية⁸⁵ وحين تتلقى النساء القروض، فعادة ما يكون هذا عبر علاقاتها بالرجال. ولتجاوز هذه التحديات، وحين تسمح الظروف الاجتماعية بهذا، تشارك نساء كثيرات في برامج الادخار مثل الجمعيات التراكمية أو جمعيات الإقراض. وتدعم أو كسغام الكثير من هذه المبادرات في غرب أفريقيا وشرق آسيا وأمريكا الوسطى. وقد ثبت إمكان تطبيقها على نطاق واسع بأسعار منخفضة، وتساعد على بناء التضامن والثقة، وتوفر فرصاً جديدة للنساء والرجال الفقراء في الريف.

موضوع 9. الادخار من أجل التغيير

أحياناً ما يكون وجود مكان آمن للادخار، أو القدرة على الحصول على قرض صغير، مما يساعد الأسرة كثيراً على الخروج من الفقر. لكن الكثير من الفقراء لا يمكنهم الذهاب للبنوك ومؤسسات الإقراض للحصول على مثل هذه المساعدة. وكثيراً ما لا تتوفر مثل هذه الخدمات، خاصة في المناطق الريفية، وحين تتوفر، فقد لا تكون مستحقة للأشخاص الفقراء.

ومن خلال برنامج "الادخار من أجل التغيير"، تساعد أو كسغام النساء الفقيرات في مالي والسنغال وبوركينا فاسو والسلفادور وكامبوديا، على تحسين سبل كسبهم للرزق وبناء مستقبل أفضل بواسطة زيادة قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية. ويتم دعم مختلف الجماعات في القرية من أجل إنشاء بنوكها المجتمعية الخاصة بها، وفيها يدخر أعضاء المجموعة نقودهم ويقومون بالتسليف ويدفعون الفوائد لبعضهم البعض دون خشية من الاستدانة لموفر للقروض، أو مُسلف أو وسيط. وهذه القروض تستخدم لتجهيز منافذ عمل صغيرة، والمشاركة في التجارة على نطاق ضيق وشراء الإمدادات المطلوبة للأسرة.

ومع مشاركة المزيد من النساء في البرنامج، تتغير تدريجياً طريقة تفكيرهن في أنفسهن وفي موقعهن من الأسرة والقرية. في مالي، يتم عقد اجتماعات جماعية لتكون بمثابة منبر لسكان القرية يعملون فيه كيفية الوقاية من الملاريا وعلاجها. وفي كمبوديا، يتعلم المشاركون في برنامج الادخار من أجل التغيير نظام تكتيف الأرز، وهو أسلوب جديد لزراعة الأرز يزيد من الإنتاجية ويقلل من استخدام مبيدات الآفات والكيماويات الضارة.

ومنذ إطلاق برنامج الادخار من أجل التغيير في أبريل/نيسان 2005، انضم أكثر من 250 ألف رجل وامرأة من الفقراء في خمس دول إلى جماعات الادخار والتسليف. وبلغت مدخراتهم نحو 4 ملايين دولار حتى الآن، والبرنامج مستمر في النمو.

المصدر: أو كسغام أمريكا

بشكل عام، لا يستثمر فقراء المزارعين على النحو الكافي في مزارعهم، لأن أي إجراء خاطئ قد يأتي بنتائج كارثية عليهم. ويحتاج المزارعون إلى أدوات مالية تشجعهم على المخاطرة التي قد تأتي بعوائد جيدة. ويمكن لبرامج التأمين من أحوال الطقس، حين تكون مجدية في تصميمها واستخدامها، أن تحمي من الخسارة في الأرباح أو إنتاجية المحاصيل أو تقلب الأسعار. ويمكن أيضاً ربط بوليصة التأمين بالإقراض أو بأنواع أخرى من المدخلات، مثل البذور المحسنة أو الأسمدة، أو ربطها بالتحويلات النقدية مقابل المشاركة في برامج العمل العامة. ويجب إعداد

آليات مالية ملائمة عبر استخدام نماذج التصميم التشاركي من أجل الحد من المخاطر وتقليل آثار الصدمات الاقتصادية والمناخية على المزارعين الفقراء.

تنويع مصادر الدخل وضمان حقوق العمال تحسن من كسب العيش

الدخل المتولد من أنشطة غير أنشطة المزرعة هام للغاية لأغلب المزارعين في العالم، بغض النظر عن حجم المزرعة أو موقعها. وفي الواقع، فهذا النوع من الدخل يوفر ثلث إلى ثلثي دخل صغار المزارعين في شتى أنحاء العالم.

شكل 6. تقسيم دخل صغار المزارعين تبعاً للمنطقة والنسبة

المنطقة	متوسط حجم المزرعة	متوسط النصيب من الدخل المتولد من أنشطة بعيدة عن المزرعة (%)
أفريقيا	1.6	42
آسيا	1.6	32
أمريكا اللاتينية والكاريبي	67.0	40

المصدر: Nagayets (2005); Haggblade, Hazell, and Reardon (2005)

يتبين من دراسات حديثة لـ أوكسفام أن 50 إلى 60 في المائة من دخل صغار المزارعين في شيلي يأتي من الإنتاج الزراعي، لكن 26 إلى 29 في المائة من الدخل يأتي من أنشطة لا علاقة لها بالمزرعة. وثلاثا جميع صغار المزارعين تقريباً ينخرطون في العمل الزراعي المأجور من أجل كسب الرزق. بالنسبة للنساء، قد يؤدي هذا إلى أيام عمل طويلة للغاية، إذ يقسمن أوقاتهم بين العمل في أراضيهم، وفي أراضي أخرى، ورعاية أسرهن. وفي كولومبيا، يشكل العمل بأجر 30 في المائة من دخل أسرة المزارعين. لكن 70 في المائة تقريباً من العمال الزراعيين يربحون أقل من الحد الأدنى للأجر، و50 في المائة من الوظائف غير رسمية، و90 في المائة من العمال لا يحصلون على أية امتيازات وظيفية.

شكل 7. تركيبة العمل بأجر في أنشطة ريفية غير متعلقة بالزراعة تبعاً للمنطقة (نسبة مئوية)

	Nonfarm Share of Rural Workforce	Women's Share of Rural Nonfarm Employment	Rural Nonfarm Employment Shares				Total Rural Nonfarm
			Manufacturing	Trade & Transport (1)	Financial and Personal Services(2)	Construction, Utilities, Mining and Other(3)	
Africa	10.9	25.3	23.1	21.9	24.5	30.4	100
Asia	24.8	20.1	27.7	26.3	31.5	14.4	100
Latin America	35.9	27.5	19.5	19.6	27.3	33.5	100
West Asia and North Africa	22.4	11.3	22.9	21.7	32	23.2	100

Notes:

1. Trade and transport includes wholesale and retail trade, transport and storage.

2. Other services includes finance, insurance and community and social services

3. Other includes mining and quarrying, utilities, construction and other non-classified activity.

4. Country data weighted by size of total primary work force.

Source: 31 population censuses as summarized by Hazell, Haggblade and Reardon (forthcoming). Regional aggregates weight country data by size of total primary workforce.

تقلص حجم المزارع في آسيا، وعدد من هم بلا أراضي أو بلا أراضي فعلية تزايد. وفي جنوب آسيا، أصبح من المألوف أن تجد ثلث إلى نصف سكان الريف بلا أراضي.⁸⁶ وتؤكد من دراسة حديثة في غانا أن الأسر التي تنفق عليها نساء تشكل الجزء الأكبر من شريحة السكان الذين بلا أراضي زراعية.⁸⁷ وبالنتيجة، فإن تقريباً نصف الأشخاص الذين يعملون بمجال الزراعة من العمال الزراعيين، وعدد العمال الأجورين يتزايد نصيبه من قطاع العمل الزراعي. وعادة ما يكون العمل الزراعي موسمي أو مؤقت، وهو مرن للغاية وتتزايد مشاركة المرأة فيه بإطراد. والأجور في هذا القطاع ضئيلة مقارنة بقطاعات أخرى، وظروفه خطيرة وغير مفضلة. وأفادت منظمة العمل الدولية أن 170 ألف عامل زراعي يلقون حتفهم كل عام.

ويتزايد عدد النساء المأجورات اللاتي يعملن بمجال الزراعة باستمرار. ونصيب المرأة من العمل الريفي في غير أنشطة المزرعة يبلغ 20 في المائة على الأقل في جميع أنحاء العالم، باستثناء غرب آسيا وشمال أفريقيا. كما تزداد مرونة عمل المرأة، وتعاني من التمييز ضدها في العمل والفارق بين أجرها وأجر الرجل كبير. وحماية حقوق العاملات مقتصرة وكثيراً ما تكون ضعيفة التطبيق، إذا تواجدت تشريعات لضمان حقوق العمال من الأساس.

ويواجه العمال الزراعيين الأجورين الكثير من المخاطر ونادراً ما تغطيهم قوانين العمل الوطنية. وبما أن أغلب قوانين العمل تتحيز لصالح العامل الصناعي، فإن الزراعة مستبعدة بالكامل في أغلب الأحوال. وحين تتواجد القوانين، فنادراً ما تُطبق. إن العمال الزراعيين الأجورين بحاجة إلى تشريعات نافذة توفر لهم ضمانات حماية عمالية أفضل، وهداً أدنى من الأجور، ونظم تقاعد وإتاحة للرعاية الصحية.

حتى نتمكن من خفض معدلات الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف آثار التغير المناخي، فمن الواجب أن تصبح الاستثمارات الزراعية أولوية أساسية للمانحين والحكومات الوطنية. وتزيد أهمية الإجابة على سؤال "فيمن" و"أين" نستثمر بشكل منطوي على المساواة، عن أهمية "كم" نستثمر. ويجب أن تكون الاستثمارات قابلة للتنبؤ، وشفافة، وغير مرهونة باستثمارات في مجالات أخرى، وقادرة على بلوغ المزارعين في المجتمعات المهمشة بأسلوب تشاركي يبسر من التمكين. ورغم العوائد المتدنية للاستثمار في المناطق المهمشة حسبما يرى القطاع الخاص، فإن الاستثمار في المزارعين الفقراء مفيد. ورغم أن تكنولوجيا الأنشطة الزراعية قد تكون أساسية، فإن التصدي لاحتياجات هؤلاء المزارعين، وملء الفجوة التي خلفها القطاع الخاص من قبل القطاع العام، هي من الأساسيات. ويجب إعداد استثمارات خاصة لكل نوع من بيئات وسياقات النشاط الزراعي، وبناء على الاحتياجات، وهو ما يتباين كثيراً من منطقة لأخرى. ونظراً للتحديات التي يواجهها هؤلاء المزارعين، فربما يتبين أن أفضل الاستثمارات لا علاقة لها بالتكنولوجيا أو الزراعة كلياً. ويجب بذل جهود أكثر تنسيقاً في المناطق الزراعية المفضلة، من أجل تقليل أوجه عدم المساواة وضمان الاستدامة البيئية. وفوق كل شيء، يجب أن تكون الاستثمارات بمجال الزراعة ملائمة لسياقها، وأن يحركها الطلب، وأن تكون مستدامة اجتماعياً وبيئياً، وتتطوي على التمكين والمشاركة، وأن تعامل النساء والرجال على قدم المساواة.

توصي أوكسفام المانحين والحكومات الوطنية ومستثمري القطاع الخاص بـ:

1. إبلء الأولوية الأساسية للزراعة. يجب من أجل خفض معدلات الفقر – وفي نهاية المطاف – جعل الزراعة مرة أخرى أولوية أساسية للحكومات والمانحين على حد سواء.

أ. مزيد من الاستثمار وبحكمة أكبر. يجب أن تصبح رؤية الاستثمارات في مجال الزراعة أكبر من المتصور عنها سابقاً، وأن تكون أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر شفافية وغير مرهونة بالاستثمار في مجالات أخرى وأن توجه إلى دعم الميزانيات، ويكملها تمويل منظمات المجتمع المدني بصفتها جهة رقابية على الحكومة وموفر تكميلي للخدمات.

ب. الإقرار بأن مقياس واحد لا يناسب الجميع. يجب إعداد الاستثمارات في الزراعة والبحوث الزراعية في المناطق المهمشة بحيث تتناسب مع الظروف الخاصة بمختلف الأماكن، كل مكان على حدة، وأن تكون تشاركية ويحركها الطلب.

توصي أوكسفام بأن تقوم الحكومات الوطنية، بمساعدة من المانحين، بـ:

1. ملء الفراغ الذي خلفه القطاع الخاص. لأن مستثمر القطاع الخاص يجد فرص ربحية قليلة في المناطق المهمشة، فعلى القطاع العام والقطاع الأهلي أن يلعباً أدواراً أقوى.

أ. توفير سبل العيش الريفية المستدامة. الاستثمارات العامة في الزراعة هامة للغاية، لكن يجب أن تكملها الاستثمارات في تنمية الأنشطة الريفية غير الزراعية، وتوفير البنية التحتية الصلبة والليينة، والتعليم والرعاية الصحية، مما يؤدي إلى أثر أقوى على تحسين الإنتاجية وخفض معدلات الفقر في نهاية المطاف.

ب. الاستثمار في المناطق المهمشة. يجب أن تصل الاستثمارات الزراعية إلى سكان الأماكن المهمشة غير المفضلة، ويقدر بـ 66 في المائة من إجمالي عدد فقراء الريف. وأي مخطط يركز بشكل حصري على الاستثمارات الزراعية في المناطق المفضلة سيكون مخطط سيئ، لا سيما في الدول ذات الأنصبة المحدودة من الأراضي المفضلة.

ج. دعم التقنيات متدنية الاحتياج للمدخلات الخارجية. ثمة حاجة للاستثمارات في تطوير التقنيات متدنية الاحتياج للمدخلات الخارجية، التي تؤدي إلى الحفاظ على الموارد، وتقليل التبعية للمدخلات المشتراة وتعزز من تمكين المزارعين في

المناطق المهمشة والمفضلة على حد سواء.

د. **الإقرار بأنه لا يوجد حل سهل.** كما أنه لا توجد تكنولوجيا واحدة مفيدة للجميع، فإن التكنولوجيا في حد ذاتها ليست إلا جزء من الحل. ويجب أن تصل الاستثمارات أيضاً إلى خارج قطاع الزراعة بالكامل، من أجل توفير شبكات أمان للمتأثرين بالصدمات المناخية والاقتصادية ومن لا يمكنهم المشاركة بشكل دائم في الاقتصاد.

هـ. **تمكين المزارعين ومجتمعاتهم المحلية.** من أجل المشاركة في التعرف على احتياجاتهم الخاصة بهم والاستثمارات الأنسب لهم من أجل دعم قدرة منظمات المنتجين على التحرك جماعياً، والتفاوض على أسعار أفضل وخدمات أفضل وأولويات تطوير التمويل الذاتي.

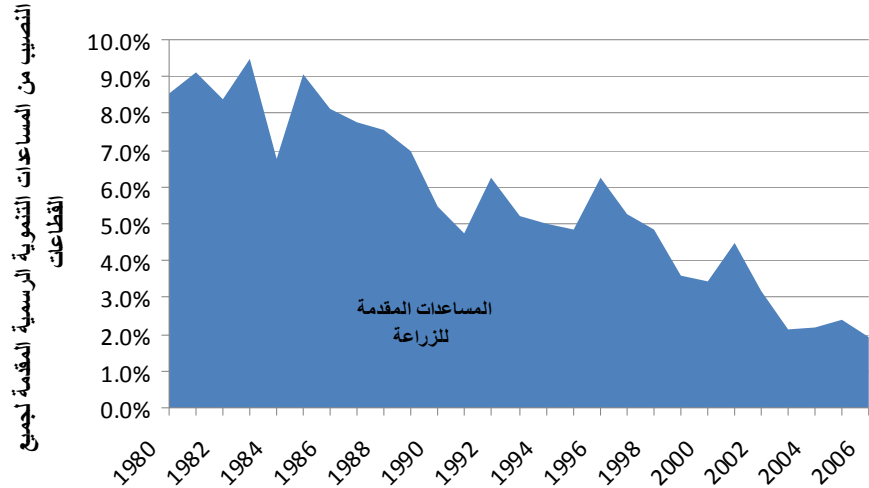
و. **معاملة الأفراد على أنهم مصدر أساسي للتنمية.** الاستعانة بالتكنولوجيا الأفضل لا تكفي في حد ذاتها لإنهاء الجوع وتحسين حالة الأمن الغذائي. والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية كي يجدي في المناطق المهمشة يحتاج إلى استثمارات موسعة في المزارعين أنفسهم. وأغلب التقنيات الواعدة الجديدة تركز على المعرفة وبناء المعرفة. وتبنيها وأثرها يعتمد على تعليم المزارع خارج إطار النظام التعليمي الرسمي، كما في مدارس توعية المزارع في الحقل.

ز. **دعم حقوق العمال.** يحتاج العمال الزراعيين المأجورين إلى تشريعات نافذة توفر تدابير حماية أفضل للعمال وحداً أدنى للأجور ونظم تقاعد وإتاحة للرعاية الصحية.

ح. **الاستثمار في احتياجات النساء.** النساء أساسيات في توفير الأمن الغذائي. ويجب أن يشمل الاستثمار في الزراعة التصدي لاحتياجات النساء في إطار القطاع الزراعي وما جاوره من قطاعات. ويجب تحسين قدرة المرأة على استخدام المدخلات والخدمات المالية كي تتم الاستفادة من كامل ما لديها من مقومات.

ملحق 1. المساعدات التنموية الرسمية المقدمة لقطاع الزراعة

أ. نصيب الزراعة من إجمالي المساعدات التنموية الرسمية



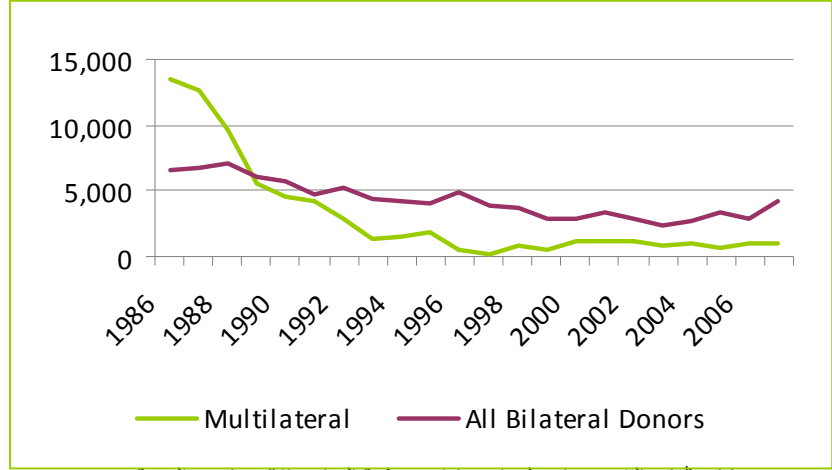
المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ب. تقسيم مخصصات المساعدات التنموية الرسمية من 1998 إلى 2007

القطاع	متوسط المخصص سنوياً في الأعوام من 1998 إلى 2007
مخصص لخدمة الديون	\$11,399,698,000
النقل والتخزين والاتصالات والطاقة	\$9,177,494,000
متعدد القطاعات/متداخل/غير مخصص/غير محدد	\$8,982,732,000
الحكومة والمجتمع المدني	\$7,762,319,000
التعليم	\$7,376,472,000
الصحة، السكانية والإنجابية	\$6,393,776,000
المساعدات الإنسانية	\$6,040,225,000
المساعدات المقدمة للسلع	\$4,679,909,000
التكاليف الإدارية للمانحين	\$4,320,966,000
بنية تحتية وخدمات اجتماعية أخرى	\$4,183,097,000
الزراعة والعمل بالغابات والمصايد السمكية	\$4,029,451,000
المياه والصرف الصحي	\$3,695,842,000
الأعمال والبنوك والخدمات المالية وخدمات أخرى	\$2,305,185,000
دعم منظمات المجتمع المدني	\$2,167,924,000
الصناعة والإنشاءات والتعدين والسياحة والتجارة، إلخ	\$2,012,173,000
اللاجئون في الدول المانحة	\$1,623,935,000

المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ج. المساعدات التنموية الرسمية متعددة الأطراف وثنائية الأطراف المقدمة لقطاع الزراعة



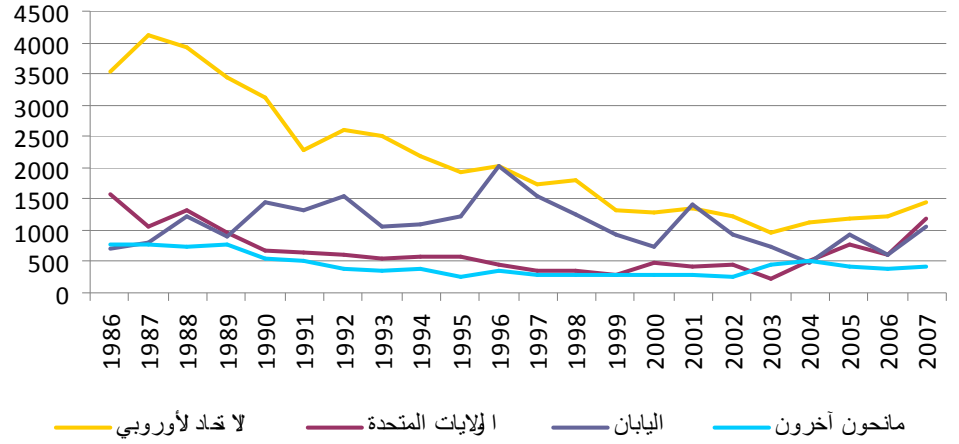
المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

د. أول عشر مانحين ثنائيي الأطراف ضمن برنامج المساعدات التنموية الرسمية، في قطاع الزراعة، أعوام 1995 إلى 2007

الترتيب	الدولة المانحة	المساعدات التنموية الرسمية المقدمة للزراعة 2000 إلى 2007
1	اليابان	\$8,175,243,942
2	الولايات المتحدة	\$5,777,363,181
3	فرنسا	\$2,832,595,248
4	ألمانيا	\$2,230,933,842
5	المملكة المتحدة	\$1,733,700,679
6	هولندا	\$1,582,827,797
7	كندا	\$1,187,265,396
8	الدنمارك	\$1,178,342,676
9	بلجيكا	\$938,555,998
10	أستراليا	\$802,428,409

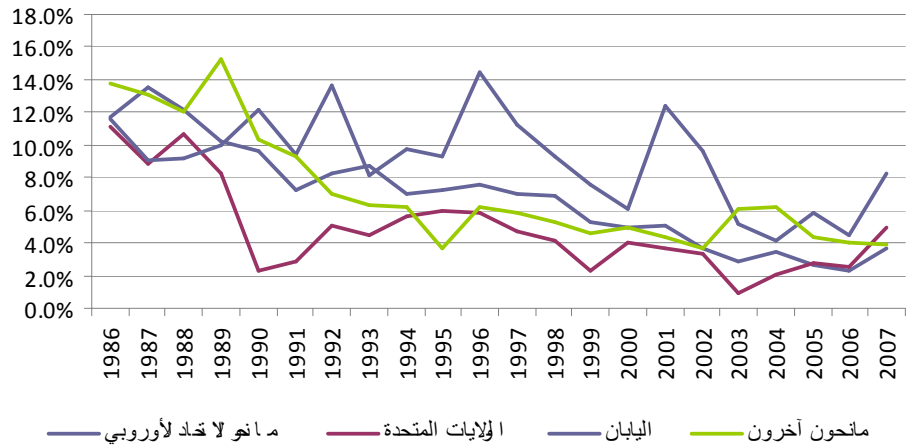
المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

هد. المساعدات التنموية الرسمية لقطاع الزراعة بالمليون دولار بسعر 2006



المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

و. المساعدات التنموية الرسمية ثنائية الأطراف في قطاع الزراعة كجزء من إجمالي المساعدات التنموية الرسمية



المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

* المانحون الآخرون هم نيوزيلاندا وكوريا والنرويج وسويسرا وتركيا وكندا وأستراليا.

ز. أول 15 متلقي (بحساب تراكمي) للمساعدات التنموية الرسمية في قطاع الزراعة، 2000 إلى 2007

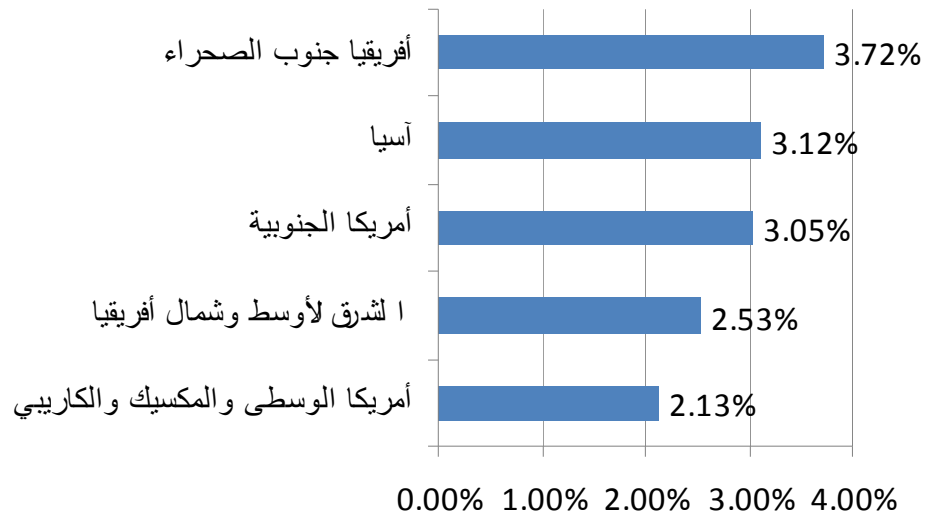
الترتيب	الدولة المتلقية للمساعدات	المساعدات التنموية الرسمية المقدمة للزراعة 2000 إلى 2007
1	الهند	\$2,474,233,636
2	فيتنام	\$1,570,924,335
3	أفغانستان	\$1,191,400,812
4	أندونيسيا	\$1,093,409,343
5	أثيوبيا	\$959,114,225
6	الصين	\$933,912,192
7	كينيا	\$758,517,856
8	باكستان	\$744,527,632
9	مالي	\$718,027,230
10	غانا	\$709,315,061
11	تنزانيا	\$621,554,504
12	بوليفيا	\$591,571,847
13	مصر	\$577,144,065
14	بنغلاديش	\$530,893,288
15	كولومبيا	\$516,261,103

المصدر: حسابات كاتب التقرير بناء على بيانات من نظام تحديث الانتماء التابع لإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

* الزراعة تشمل العمل بالغابات والمصايد السمكية

الملحق 2: المناطق المتلقية للمساعدات

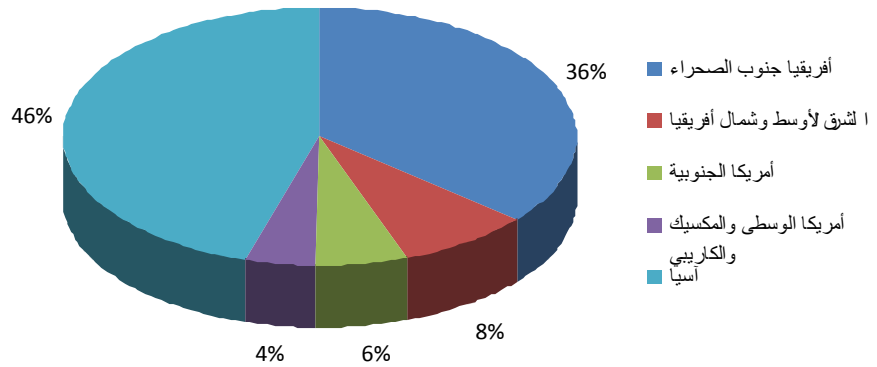
أ. المتوسط الإقليمي السنوي لمعدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي الزراعي (1990 إلى 2005)



المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على قاعدة بيانات مؤشرات البنك الدولي للتنمية وتقرير التنمية العالمي لعام 2008

* الدول بحسابات 2003 - 2005 الخاصة بإجمالي الناتج المحلي الزراعي، من تقرير التنمية العالمي لعام 2008

ب. المساعدات التنموية الرسمية المخصصة لقطاع الزراعة تبعاً للمنطقة المتلقية للمساعدات (1986 - 2006)



المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على بيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

* نسب التغطية قبل عام 1995 متوسطها 68% في قطاع الزراعة

ج. نسبة المساعدات التنموية الرسمية بقطاع الزراعة تبعاً للمنطقة

نصيب الفرد الريفي من المتوسط السني للمساعدات التنموية الرسمية (آخر خمس سنوات)	نصيب الفرد الريفي من المتوسط السني للمساعدات التنموية الرسمية، 1986 إلى 2006	معدل نمو المساعدات التنموية الرسمية بقطاع الزراعة، 1986 إلى 2006	المتوسط السني للمساعدات التنموية الرسمية، 1986 إلى 2006	المساعدات التنموية الرسمية تراكمياً بقطاع الزراعة، 1986 إلى 2006	المنطقة
\$0.53	\$0.87	-6.12%	\$1,870,075,717	\$39,271,590,062	المحيط الهادئ
\$2.30	\$2.78	-7.03%	\$185,482,771	\$3,895,138,186	أمريكا الوسطى والمكسيك والكاربيبي
\$1.50	\$2.80	-7.94%	\$345,063,560	\$7,246,334,764	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
\$3.06	\$2.46	1.31%	\$238,801,852	\$5,014,838,893	أمريكا الجنوبية
\$2.33	\$3.32	-11.14%	\$1,498,851,229	\$31,475,875,799	أفريقيا جنوب الصحراء
\$0.98	\$1.43	-7.70%	\$4,138,275,129	\$86,903,777,704	إجمالي

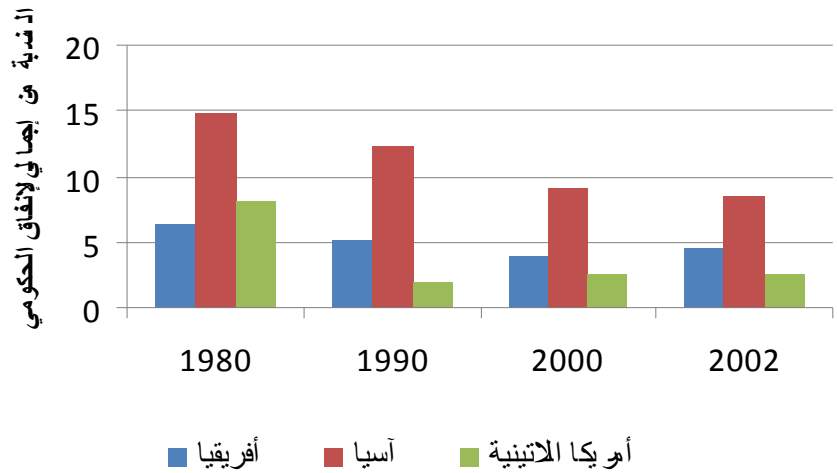
المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وSebastian

* تغطية الـ CRS في قطاع الزراعة قبل عام 1995 متوسطها 68%

** إجمالي معدل النمو للمساعدات التنموية الرسمية في قطاع الزراعة هو متوسط مرجح من معدلات النمو الإقليمية

*** إجمالي المتوسط السني للمساعدات التنموية الرسمية (نصيب الفرد منها) هو متوسط مُرجح.

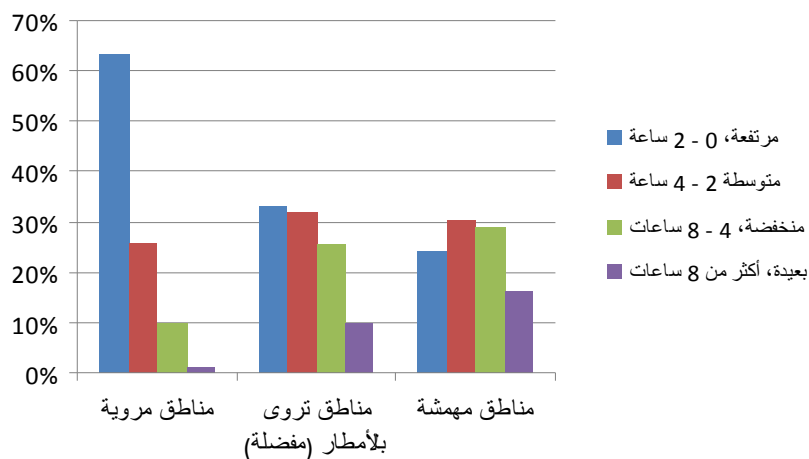
د. إنفاق الحكومات الوطنية على الزراعة



المصدر: البيانات من: *Public Expenditures, Growth, and Poverty* تحرير شينجيان فان

ملحق 3: المناطق المهمشة

أ. القرب من الأسواق بالسيارة في الدول منخفضة الدخل، حسب مستوى تفضيل المنطقة



المصدر: حسابات كتاب التقرير بناء على Sebastian data

ب. أول 25 دولة من حيث نصيب السكان (فيما يخص الأراضي الزراعية) الذين يعيشون في مناطق مهمشة

الترتيب	الدولة	نسبة السكان (في المناطق الزراعية) الذين يعيشون في مناطق مهمشة	السكان (في المناطق الزراعية) الذين يعيشون في مناطق مهمشة	المتوسط السنوي (أعوام 1995 إلى 2007) للمساعدات التنموية الرسمية في قطاع الزراعة، بسعر الدولار في 2006	نصيب الفرد من المتوسط السنوي (أعوام 1995 إلى 2007) للمساعدات التنموية الرسمية في قطاع الزراعة، بسعر الدولار في 2006	المتوسط السنوي (أعوام 1995 إلى 2007) للمساعدات التنموية الرسمية بمجال الزراعة، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمجال الزراعة
1	بتسوانا	99.96%	659,409	2,010,929	2.03	1.21%
2	إريتريا	99.84%	2,505,016	14,238,724	4.65	10.95%
3	ناميبيا	99.71%	614,138	5,770,132	5.51	1.55%
4	النيجر	98.73%	8,545,284	29,413,783	3.34	3.50%
5	موريتانيا	98.68%	532,721	18,895,966	24.79	5.67%
6	منغوليا	98.28%	729,846	11,754,720	11.31	3.33%
7	الصومال	92.60%	3,863,086	2,349,816	0.35	N/A
8	ليسوتو	92.57%	1,359,427	4,254,415	2.88	3.14%
9	السنغال	79.88%	3,769,490	50,869,971	10.04	5.82%
10	غامبيا	75.58%	417,631	5,574,975	9.44	3.93%
11	بوليفيا	74.90%	1,847,485	65,468,639	19.76	4.88%
12	مالي	74.29%	5,592,134	69,069,734	8.05	5.59%
13	إيران	73.64%	18,060,272	489,587	0.02	<0.01%
14	زيمبابوي	73.18%	4,438,963	21,264,126	2.71	1.87%
15	الضفة الغربية	73.16%	257,594	8,908,503	18.48	N/A
16	بوركينافاسو	72.62%	6,872,834	57,498,417	5.76	6.08%
17	جامايكا	71.24%	781,125	6,198,252	5.36	1.00%
18	أثيوبيا	69.73%	27,611,376	120,046,287	2.16	2.45%
19	بنما	68.71%	687,676	1,546,342	1.28	0.16%
20	المغرب	67.81%	7,751,584	37,662,568	2.85	0.51%
21	بيرو	67.18%	4,998,902	52,537,044	3.82	1.08%
22	الأردن	66.48%	444,583	12,971,447	11.37	4.97%
23	أفغانستان	65.78%	10,619,156	92,350,831	5.27	N/A
24	تركيا	63.80%	12,647,787	6,568,703	0.28	0.02%
25	الإكوادور	63.59%	2,847,878	27,696,959	5.41	1.31%

* المصادر: حسابات كتاب التقرير بناء على بيانات من Sebastian data وإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المؤشرات التنموية للبنك الدولي

ج. أول 25 دولة من حيث النصيب من الأراضي الزراعية التي تعتبر مناطق مهمشة

الترتيب	الدولة	نسبة الأراضي الزراعية التي تعتبر مناطق مهمشة	الأراضي الزراعية التي تعتبر مساحات مهمشة، بالكيلومتر المربع	المتوسط السنوي (1995 إلى 2007) للمساعدات التنموية الرسمية، بمجال الزراعة، بسعر الدولار في 2006	نصيب الفرد في المتوسط السنوي (1995 إلى 2007) للمساعدات التنموية الرسمية، في قطاع الزراعة، بسعر الدولار في 2006	المتوسط السنوي (1995 إلى 2007) للمساعدات التنموية الرسمية، بمجال الزراعة، بسعر الدولار في 2006	المتوسط السنوي (2005 إلى 2007) للمساعدات التنموية الرسمية، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمجال الزراعة
1	ناميبيا	99.97%	277,771	5,770,132	5.51	1.55%	
2	بتسوانا	99.97%	252,277	2,010,929	2.03	1.21%	
3	إريتريا	99.77%	71,916	14,238,724	4.65	10.95%	
4	النيجر	99.51%	339,543	29,413,783	3.34	3.50%	
5	موريتانيا	99.47%	170,878	18,895,966	24.79	5.67%	
6	منغوليا	98.67%	762,854	11,754,720	11.31	3.33%	
7	الصومال	97.05%	226,350	2,349,816	0.35	N/A	
8	ليسوتو	92.09%	28,644	4,254,415	2.88	3.14%	
9	مالي	83.55%	389,134	69,069,734	8.05	5.59%	
10	كينيا	82.99%	338,875	76,687,199	3.16	1.69%	
11	أفغانستان	82.62%	392,862	92,350,831	5.27	N/A	
12	بوتان	82.15%	10,545	4,824,409	2.05	3.26%	
13	زيمبابوي	81.97%	242,268	21,264,126	2.71	1.87%	
14	بيرو	81.21%	279,228	52,537,044	3.82	1.08%	
15	غامبيا	80.29%	8,818	5,574,975	9.44	3.93%	
16	أثيوبيا	78.53%	530,253	120,046,287	2.16	2.45%	
17	السنغال	78.07%	133,934	50,869,971	10.04	5.82%	
18	إيران	77.17%	723,856	489,587	0.02	0.00%	
19	تشاد	76.07%	446,825	18,251,784	3.00	2.58%	
20	المغرب	75.17%	200,216	37,662,568	2.85	0.51%	
21	جامايكا	72.82%	10,898	6,198,252	5.36	1.00%	
22	ثيبي	70.00%	243,645	1,727,396	0.48	0.03%	
23	بنما	68.35%	44,568	1,546,342	1.28	0.16%	
24	الأردن	68.30%	5,813	12,971,447	11.37	4.97%	
25	بوركينافاسو	67.82%	168,000	57,498,417	5.76	6.08%	

¹ قامت مؤسسة أوكسفام – أمريكا بكتابة ثلاثة أوراق بحثية وملحق فني على صلة بالموضوع، دعماً للتقرير الموجز الخاص بأوكسفام الدولية عن الاستثمار العام في الزراعة. وأحد الأوراق البحثية تلخص حجج الاستثمار في الزراعة على خلفية استراتيجية النمو تتخذ جانب الفقراء، وتنتسكف مخصصات القطاع الزراعي على المستوى الوطني والإقليمي (M. Smale, K. Hauser, N. Beintema and E. Alpert, 'Global Trends in Agricultural Sector Investments': Turning the Tables, 2009). الورقة الثانية، تتم كتابتها حالياً، تتناول المساعدات التنموية الرسمية المخصصة للزراعة. والثالثة تستكشف الخيارات المتاحة لإشراك المزارعين في المناطق المهمشة، مع التركيز أكثر على خيارات البرامج المتاحة على المستوى المحلي (M. Smale and E. Alpert, 'Making Investments Pay for Poor Farmers: A Review of the Evidence and a Sample of Options': Farmers (K. Sebastian, 2009), technical: 'Mapping favorability for agriculture in low and middle income countries maps and statistical tables', report أوكسفام الدولية الخاصة بالزراعة.

² انظر: A. Evans (2009) *The Feeding of the Nine Billion*, London: Chatham House

³ انظر: R.E. Evenson and M. Rosegrant (2003) 'The economic consequences of crop genetic improvement programmes' Gollin . Evenson and D. E.in R23 Chapter , *The Impact of : fect on ProductivityCrop Variety Improvement and its Ef.* eds (FAO and CABI : UK, Oxon, Wallingford, *International Agricultural Research* 495: Publishing

⁴ أجرى الكاتب حساباته بناء على البيانات الواردة في تعهدات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتقديرات دعم المنتجين، وبيانات منظمة الفاو الخاصة بالمزارع الصغيرة. استثمارات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للمزارع، كما حُسبت، تغطي الأعوام 1983 إلى 2007.

⁵ بيانات لجنة المساعدات التنموية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الخاصة بالمساعدات التنموية الرسمية المخصصة للزراعة، يمكن الاطلاع عليها على موقع www.oecd.org/da ملحوظة: أرقام 2008 لم تكن متوفرة وقت كتابة هذا التقرير.

⁶ حسابات أوكسفام بريطانيا وبيانات من بنك أسكتلندا.

⁷ بيانات البنك الدولي واليونيسكو.

⁸ انظر: M. Karnitschnig 'US to Take Over AIG in \$85 Billion Bailout', September 17, <http://online.wsj.com/article/SB122165238916347677.html> accessed at , 2009

⁹ تُعرف المساعدات التنموية الرسمية على أنها التدفقات المالية التي تبلغ الدول النامية والمؤسسات متعددة الأطراف، والمقدمة من وكالات رسمية، منها الحكومات الوطنية والمحلية، أو من الوكالات التنفيذية بهذه الحكومات، على أن يفي أي تحويل مالي منها بالمعايير الآتية: (1) أن تتم إدارته بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في الدول النامية كهدف أساسي، (2) أن يكون بشروط مخففة 25 في المائة على الأقل منه مُقدم على صورة هبة. موقع OECD-DAC

¹⁰ انظر: IFAD (2002) 'The Rural Poor', Chapter 2 of the *World Poverty Report*, Rome: IFAD

¹¹ انظر: X. Diao, S. Fan, S. Kanyarukiga and B. Yu (2007) *Agricultural Growth and Investment Options for Poverty Reduction in Rwanda* IFPRI Discussion Paper , International Food Policy Research Institute: C.D, Washington, 00689

¹² انظر: E. Ligon, and E. Sadoulet (2007) 'Estimating the Effects of Aggregate background paper for the , tural Growth on the Distribution of Expenditures' Agricu *2008World Development Report*

¹³ انظر: J.M. Alston, C. Chan-Kang, M.C. Marra, P.G. Pardey, and T.J. Wyatt (2000) 'A 'e HerculemEx Ped: D& MetaAnalysis of Rates of Return to Agricultural R ,)IFPRI(International Food Policy Research Institute . 113 Research Report 'Economic impacts of agricultural research) 2001(Evenson . E.R; .C.D, Washington *Handbook of , .)ed(Rausser . Gardner and G. in B11 Chapter , and extension' Elsevier: Amsterdam, 1Volume , cultural Economics Agri*

¹⁴ انظر: S. Fan, B. Yu and A. Saurkar (2008) 'Public spending in developing countries: Growth , Public Expenditures, .)ed(Fan . determination and impacts' in S, Trends International Food Policy , *Lessons from Developing Countries: and Poverty* Baltimore, and Johns Hopkins University Press Research Institute

¹⁵ انظر: S. Fan (ed.) *ibid.* مرجع سابق. في الهند، كان رصف الطرق هو الاستثمار صاحب أعلى عائد، وفي الصين، كان التعليم هو صاحب أعلى أثر على تقليل عدد الفقراء تحت خط الفقر المعدم، وفي الريف التايواني، كانت الكهرباء صاحبة المركز الأول، وفي أوغندا، فإن البحوث والتطوير الزراعي هي التي تحتل المركز الأول.

¹⁶ انظر: P.W. Heisey, J. L. King, K.Day-Rubenstein, D. A. Bucks, and R. Welsh (*Assessing the Economic and Social Benefits of Public Agricultural*). Forthcoming (. G.P; US Department of Agriculture, Economic Research Service, Research D in the &Agricultural R) 2006.) (eds(Piggott . R. and R, Alston. M.J, Pardey International Food Policy Research , 'Too Late, Too Little: Developing World C.D, Washington. Institute

- ¹⁷ انظر: S. Maxwell, I. Urey, and C. Ashley (2001) 'Emerging Issues in Rural Overseas Development Institute: London, An Issues Paper': Development
- ¹⁸ انظر: X. Diao, P. Hazell, D. Resnick, and J. Thurlow (2007) *The Role of Agriculture in Saharan Africa-r SubImplications fo: Development*, 153 IFPRI Research Report, Saharan Africa-r SubImplications fo: Development, C.D, Washington, International Food Policy Research Institute
- ¹⁹ تقديرات التزيمات لآنة المساعدات التنموية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتقديرات دعم المنتجين لعام 2006، تم الاطلاع عليها على موقع: www.oecd.org/dac
- ²⁰ انظر تقرير أوكسفام الدولية (2008) بعنوان " 'Double-Edged Prices', Briefing Paper No. 121, " , Oxfam International: Oxford
- ²¹ انظر: J. Chamberlin, (2008) 'It's a Small World After All: Defining Smallholder International Food Policy , 00823Paper cussion IFPRI Dis, Agriculture in Ghana' C.D, Washington,)IFPRI(Research Institute
- ²² انظر: P. Khosla and R. Pearl (2003) *Untapped Connections: Gender, Water, and Poverty* WEDO: New York, Poverty
- ²³ انظر: P. Collier (2007) *Poverty Reduction in Africa*, Centre for the Study of African Economies, University of Oxford, Department of Economics, Economics, pdf.PovertyReductionInAfrica/pdfs/research/econpco~/uk.ac.ox.users:// http 09/2/ 5
- ²⁴ انظر A. Evans (2009) مرجع سابق.
- ²⁵ انظر: H. Reid (IIED) and A. Simms (policy director, nef), with Dr V. Johnson (nef) 'Up in smoke? Asia and the Pacific: The threat from climate change to human development and the environment' group on climate change and Fifth report by the working, environment 2007November, development
- ²⁶ انظر: 'Up in smoke? Asia and the Pacific' مرجع سابق.
- ²⁷ انظر: C. Perez, C. Nicklin, O. Dangles, S. Vanek, S. Sherwood, S. Halloy, R. Martinez, imate Change in the High 'Cl, unpublished manuscript, Forbes. Garrett and G. K 'scale farmers-Implications and adaptation strategies for small: Altitude Andes
- ²⁸ انظر: Oxfam International (2007) 'Adapting to Climate Change', Briefing Paper No. Oxfam International: Oxford, 104
- ²⁹ طبقاً لمقال "10 في المائة يمكن أن تغير أفريقيا"، المنشور في أكتوبر/تشرين الأول 2008، في موقع مجلة IFRPI على الإنترنت، فإن قياس الإنفاق الوطني ضمن الميزانية على الزراعة أمر صعب للغاية، ونتائج القياس تتباين كثيراً "جاء عدم وضوح معايير التقييم واختلاف مصادر
- ³⁰ رغم أن البيانات الواردة من جنوب أفريقيا تُظهر أن دور القطاع الخاص أكبر في جنوب أفريقيا، فإن كتاب التقرير يرون أن هذه البيانات أقل من الواقع، والبيانات الخاصة بأمريكا اللاتينية مستقاة من عام 1996، وهو آخر عام توفرت فيه البيانات عن استثمارات القطاع الخاص. والبيانات تستبعد أيضاً الهند والصين.
- ³¹ انظر: N. M. Beintema, and G.-J. Stads (2008) 'Measuring Agricultural Research Agricultural, ASTI Background Note, A Revised Global Picture': Investments International Food : Washington DC, Science and Technology Indicators Initiative)IFPRI(icy Research Institute Pol
- ³² انظر: G.-J. Stads and N. Beintema (2009) *Public Agricultural Research in Latin ASTI Synthesis , Investment and Capacity Trends: America and the Caribbean* : shington DCWa, Agricultural Science and Technology Indicators Initiative, Report)IFPRI(International Food Policy Research Institute
- ³³ انظر: N.M. Beintema and G.-J. Stads (2006) *Agricultural R&D in Sub-Saharan Africa: Agricultural Science and , ASTI Background Report, An Era of Stagnation* International Food Policy : Washington DC, Technology Indicators Initiative)IFPRI(Research Institute
- ³⁴ انظر: S. Pal and D. Byerlee (2006) 'India: The Funding and Organization of Evolution and Emerging Policy Issues'-D & Agricultural R in the Developing & Agricultural R, eds(iggott P. R. and R, Alston. M.J, Pardey C.D, Washington,)IFPRI(International Food Policy Research Institute , World
- ³⁵ انظر: M. Lipton with R. Longhurst (1989) *New Seeds and Poor People*, London: Unwin Hyman
- ³⁶ انظر: P. Pingali, M. Hossain, and R. V. Gerpacio (2007) 'Asian Rice Bowls: The Wallingford? Returning Crisis CAB International: UK, 'Wallingford?
- ³⁷ انظر: J. M. Antle and P. Pingali (1994) 'Pesticides, Productivity, and Farmer Health: A Philippine Case Study' in *American Journal of Agricultural Economic* 30-418
- ³⁸ انظر: M. Ali and D. Byerlee (2001) 'Productivity growth and resource degradation in Pakistan's Punjab' in E Penning de . T.W.F, Oldeman. R.L, Hannam. D.I, Bridges. M.

- , on Response to Land Degradati., eds(Sombatpanit . and S, Scherr. J.S, Vries
 □ 99–186: Science Publishers: Enfield NH
- 49 حسابات أوكسفام بناء على تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2008، UNDP.
- 40 انظر: A. Evans (2009) *The Feeding of the Nine Billion*، مرجع سابق.
- 41 المرجع السابق.
- 42 انظر: IFAD (2002) 'The Rural Poor', Chapter 2 of the *World Poverty Report*, Rome: IFAD
- 43 انظر: K. Sebastian (2009) 'Mapping favorability for agriculture in low and middle income countries', technical report: income countries
 □ Oxfam America
- 44 انظر: C. Bertini and D. Glickman *et al.* (2009) *Renewing American Leadership in the Fight Against Global Hunger and Poverty*
 The Chicago Initiative on Global , *Fight Against Global Hunger and Poverty*
 □ 89: The Chicago Council on Global Affairs: Chicago, Agricultural Development
- 45 يوجد وصف أفضل لأوضاع المزارعين في هذه المناطق ومشكلاتهم في: R. Ruben, J. Pender, and A. Kuyvenhoven (2007) 'Favoured Areas - Sustainable poverty reduction in Less Sustainable Poverty Reduction in Less Options and Strategies' in ,
 □ tionalCAB Interna: UK, Wallingford, edited by the same authors, Favoured Areas-
- 46 انظر: Sebastian (2009)، مرجع سابق. تعرف أوكسفام المناطق المهمشة على أنها الأراضي الواقعة في زمام زراعي في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل التي تقل فيها مدة مواسم الزراعة عن 150 يوماً (قاحلة أو شبه قاحلة) أو في مناطق أقل ملائمة للزراعة (مرتفعات أو تلال أو مستنقعات أو أراضي مسطحة على ارتفاعات عالية أو مناطق جبلية). وأبرز نظم الزراعة في المناطق المهمشة هي التجمعات في المناطق المرتفعة (منها المحاصيل الدائمة/الشجرية، وتغيير مواسم الزراعة، والخلط بين نظم الزراعة في المرتفعات) والأراضي القاحلة (منها الرعي غير المستقر للماشية، وأنشطة رعيية زراعية، ونظم مختلطة تعتمد على مياه الأمطار) والمواقع الأساسية تشمل مرتفعات شرق أفريقيا، ومرتفعات أمريكا الوسطى والأنديز، والمرتفعات الآسيوية والمناطق شبه القاحلة في الجنوب الأفريقي، وجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى، والمناطق شبه القاحلة أو القاحلة في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، والمناطق الجافة في وسط وجنوب أفريقيا وجنوب آسيا وشمال أفريقيا في الشريط الساحلي، وشمال شرق البرازيل وشبه جزيرة يوكاتان في المكسيك.
- 47 استبعدنا شرق أوروبا وباكومونولث الدول المستقلة من المعادلة، وكذلك وسط آسيا. تصيف هذه المناطق 1 في المائة إلى سكان الريف و3 في المائة إلى مساحات الأراضي المقدره هنا، لكن خيارات الاستثمار لهؤلاء المزارعين في المناطق المذكورة لن تتم مناقشتها في هذه الورقة البحثية.
- 48 انظر: Volume *Revista Panamericana de Salud Pública*, C. Larrea and W. Freire (2002) Pan American Health Organization □ , 64–356. pp, 0220May , 6–5Numbers , 11 □)PAHO (
- 49 انظر: C. Nicklin, Regional Representative, Andean Community of Practice, August . comm. pers: McKnight Foundation, Program Collaborative Crops Research □ 2008
- 50 انظر: R. Tripp with C. Longley, *et al.* (2006) *Self-Sufficient Agriculture: Labour and Scale Farming-n Small Knowledge i* □ 10: Earthscan: London, *Scale Farming-n Small Knowledge i*
- 51 يستند هذا الوصف الوارد للعملية كثيراً على: R. Tripp (2006) *op cit.*, N. Uphoff (2002) *Increasing Food Production with Participatory : Agroecological Innovations rural technology choices for poor Agricul* 2008(Pender . J; Earthscan, *Development* , 5 Occasional Papers ,favoured Areas of South and East Asia- farmers in less International Fund for Agricultural . Knowledge for Development Effectiveness . HKuyvenhoven and. A, Ruben. R, Hazell. and P; Rome.)IFAD(Development . Bult and R. Favored Areas' in 'E-Development strategies for Less) 2008(Jansen *Incentives : opment Economics between Markets and InstitutionsI Deve.*) eds(Ruben Mansholt , *Food Security and Sustainable Use of the Environment, for Growth* Wageningen Academic : The Netherlands, 4Volume , ies Publication Ser □ . Publishers
- 52 انظر: J. Pontius, R. Dilts and A. Bartlett (2002) 'From farmer field school to community (2003)(Steeds . Reij and D. C; FAO: Bangkok, ten years of IPM training in Asia': IPM Supporting Advocates and Assessing , s in African Drylands 'Success Storie paper commissioned by Global Mechanims of the Convention to Combat , Sceptics' . Smale and V. M; Center for International Cooperation: Amsterdam, Desertification the : an Enable Technical Change'How Social Capital C) 1997(Ruttan . W *Institutions and Economic .) ed(Clague . Groupements Naams of Burkina Faso' in C Socialist -Developed and Post-Growth and Governance in Less: Development . with C, Tripp.R; Johns Hopkins University Press: Baltimore and London, Countries . Longley et al (2006. □ مرجع سابق.*
- 53 أوكسفام نوفيبي، اتصال شخصي بـ سينج راو، مدير مؤسسة ميتا، نوفمبر/تشرين الثاني 2008.
- 54 انظر: E. Godtland, E. Sadoulet, A. de Janvry, R. Murgai and O. Ortiz (2003) 'The A Study of Potato : and ProductivitySchools on Knowledge -Field- Impact of Farmer : California, Berkeley, 963CUDARE Working Paper , Farmers in the Peruvian Andes' , University of California ,Resource Economics& Department of Agricultural □ . Berkeley

- 55 انظر: Hamado Tapsoba, (pers.comm), Sahelian Community of Practice, Collaborative
□ 2009March , McKnight Foundation, Crops Research Program
- 56 انظر: M. Smale, L. Diakité, and H. Jones (2008) 'Enhancing the Capacity of Sahelian
A Econometric : Farmers to Manage their Millet and Sorghum Genetic Resources
International Fund for Agricultural , project report, s of Project Impacts' Analyti
□ 696TAG , Development
- 57 انظر: R. Tripp with C. Longley, *et al.* (2006) مرجع سابق.
- 58 انظر: Arcand (2004) in Mercoiret and Mfou'ou, 'Rural Producers Organizations for Pro-
'Rural Producer , Paris Workshop, ble Agricultural Development'poor Sustaina-
, empowerment of farmers and results of collective action',RPOs(Organizations
□ org.worldbank.accessible at www, 2006 October
- 59 انظر: U.S. Awasthi (2001) 'Resurgence of co-operative movement through
□ 6-21):2(11, *op Dialogue-Co*, innovations'
- 60 انظر E.g. Ortmann and King (2007); Stringfellow *et al.* (1997); Shepherd (2007)
- 61 انظر: M. Smale, L. Nagarajan and M. Cohen (2009) 'Local Seeds, Local Markets:
. 57IFPRI Issue Brief , o Seed' Rising Food Prices and Small Farmers' Access t
Food and ; .C.D, Washington, International Food Policy Research Institute
Diversity and , 'Seeds) 2009(Agriculture Organization of the United Nations
, Development'

62 انظر: C. Longley, L. Nagarajan, T. Boye, I. Maizama, A. Boubacar, A. Y. Aboubacar, 'Enhancing Seed Systems and Dissemination of New Varieties in Niger' (Kassari . and I search Institute for the International Crops Research for the Semi-Arid Tropics, draft manuscript, Varieties in Niger' Nairobi,)ICRISAT(Arid Tropics - Semi

63 انظر موقع: <http://www.icrisat.org/Media/2006/media8.htm>

64 "المحاصيل اليتيمة" هي المحاصيل التي (1) متوفرة محلياً لكن ليس دولياً من حيث مناطق زراعتها، (2) معروفة للمزارعين وغيرهم من المستخدمين لكن غير معروفة جيداً للعلماء. (3) مقتصرة في الاستخدام مقارنة بمقوماتها الاقتصادية. وهي ذات أهمية "صغرى" في التجارة، وتنتج على مساحات أراضي مقتصرة مقارنة بمقوماتها الاقتصادية، وقد تم تجاهل المحاصيل اليتيمة من قبل قسم البحوث في كل من القطاعين العام والخاص.

65 انظر: C. Gurung (2006) 'The role of women in the fruit and vegetable supply chain in India, Maharashtra and Tamil Nadu: The new and expanded social and economic opportunities for vulnerable groups task order under the Women in Development Gender in in, US Agency for International Development: DC, Washington, IQC' 2009World Bank , Source Book Agriculture

66 انظر: A. Giuliani (2007) *Developing Markets for Agrobiodiversity: Securing Livelihoods* Earthscan and Bioersivity International: London, in *Dryland Areas*

67 هذا الجزء من التقرير يستند إلى: G. P. Gruère, A. Giuliani and M. Smale (2008) 'Marketing underutilized plant species for the poor: a conceptual framework' in A. (eds) *grobiodiversity Conservation and Economic A.* eds(Smale . and M, Pascual Routledge: London, *oment Develo*

68 انظر: G. L. Nagarajan, and E. D. I. Oliver King (2008) 'The role of collective action in the marketing of underutilized plant species: Lessons from a case study on minor millets in South India' *Food Policy* , 33(1): 101-110. doi: 10.1016/j.foodpol.2008.06.006

69 انظر: C. Barrett, pers. comm

70 انظر: J. Morduch and M. Sharma (2001) 'Strengthening public safety nets', FCND Discussion Paper 122, IFPRI(International Food Policy Research Institute , 122 discussion papers

71 انظر: J. Farrington, R. Slater, and R. Holmes (2004) 'The Search for Synergies between Social Protection and Livelihood Promotion: The Agriculture Case', Working Paper ODI(Overseas Development Institute

72 في سياق شرق وجنوب أفريقيا، انظر: Jayne et al. (2003) وقد ذكر مزارعين لديهم أراضي مساحتها أقل من 0.1 هكتار وذكر أنهم "بلا أراضي فعلياً"، أي أن كل من لديه أرض أصغر من هذه المساحة لن يتمكن من زراعة من دعم أسرة صاحبها وتوفير سبل العيش له بواسطة إنتاجها وحده. انظر: T.S. Jayne, T. (2003) 'Smallholder income and land distribution in Africa: Implications for poverty reduction strategies' *Food Policy* , 28(3): 253-275

73 انظر: J. Pender (2008) مرجع سابق.

74 انظر: R. Tripp with C. Longley, et al. (2006) مرجع سابق.

75 انظر: A.R. Quisumbing, L.Haddad and C.Peña (1995) 'Gender and Poverty: New Evidence from Ten Developing Countries' International Food Policy Research Institute, 9. Division Discussion Paper No

76 انظر: C. Doss (2001) 'Designing agricultural technology for African women farmers: Lessons from 25 years of experience' *World Development* , 29(1): 92-107

77 E.g., C. R. Doss and M. Morris (2001) 'How does gender affect the adoption of improved maize technology in Ghana? The case of improved maize technology in Ghana: Gendered Impacts of Agricultural Innovations' *Agricultural Economics* , 25(1): 39-27. Gladwin . C; 1992) *Agricultural Economics* , Fertilizer Subsidy Removal Programs in Malawi and Cameroon' *Economics* 7(1): 141-153

78 انظر: A.D. Alene, V. M. Manyong, G.O. Omany, H.D. Mignouna, M. Bokanga, and D. G. Odhiambo (2008) 'Economic Efficiency and Supply Response of Women as Farm Managers: Comparative Evidence from Western Kenya' *World Development* , 36(7): 1247-1260

79 انظر: World Bank (2007) *World Development Report 2008: Agriculture for Development* available at www.worldbank.org , 127. p,

80 انظر: Oxfam International (2004) 'Trading Away our Rights: Women Working in Global Supply Chains' labor-042008-report/policy/en/org.oxfam.accessible at www,

81 انظر: P. Hazell et al.(2008) مرجع سابق.

82 انظر: T. Reardon and A. Gulati (2008) 'The Supermarket Revolution in Developing Countries: Policies for Competitiveness with Inclusiveness' 2y Brief IFPRI Polic, Policies for Competitiveness with Inclusiveness': Countries IFPRI(International Food Policy Research Institute : Washington DC

83 انظر: K. Rosenbusch 'Appropriate Postharvest Technology for Africa: 8 Simple tools

Global Cold Chain Alliance and World Food Logistics , and techniques'
// . Organization

⁸⁴ البنك الدولي (2007)، مرجع سابق.

⁸⁵ انظر: UN (2003) 'Empowering Women: The Key to Achieving the Millennium Development Goals'
□ : accessible at, *International Women's Day Backgrounder*, 'Development Goals'
<http://www.un.org/events/women/iwd/2003/background.htm>□

⁸⁶ انظر: C. Thirtle, X. Irz, L. Lin, V. McKenzie-Hill and S. Wiggins (2001) 'Relationship
between changes in agricultural productivity and the incidence of poverty in
□ 2001/02/7946 27.DFID Report No, developing countries'

⁸⁷ انظر: J. Chamberlin (2008) مرجع سابق.

كُتبت هذا التقرير إيميلي ألبرت، وميليندا سميل، وكيلي هاووزر، بمساعدة من نينكي بينتيا، وخافيير بيريز. تنوه أوكسفام بمساعدة كل من كيمبرلي فايفر وجويس كورتلاند في إنتاج التقرير. وهذا التقرير صادر ضمن سلسلة من الأوراق البحثية المكتوبة لتتوير الرأي العام بشأن قضايا سياسات التنمية والشؤون الإنسانية.

يمكن استخدام نص الورقة البحثية بلا مقابل في أغراض الترويج وتنظيم الحملات والتعليم والبحوث، شريطة ذكر المصدر كاملاً لدى استخدامه كمرجع. ويطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية لهذا البحث أن يطلع من يستخدمون البحث لأي غرض على استخدامهم له لأغراض قياس وتقييم تأثير البحث. ويجب الحصول على إذن قبل نسخ البحث لأي أغراض أخرى وقيل إعادة استخدامه في مطبوعات أخرى أو لدى ترجمته أو اقتباس أجزاء منه، ويمكن المطالبة بدفع مقابل مادي في أي من هذه الأغراض. البريد الإلكتروني: publish@oxfam.org.uk.

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في هذه الورقة البحثية، برجاء الاتصال على: advocacy@oxfaminternational.org.

المعلومات الواردة في هذه المطبوعة صحيحة وقت دخول الورقة إلى المطبعة.



أوكسفام الدولية

www.oxfam.org

أوكسفام الدولية: هي ائتلاف من 13 منظمة تتعاون في أكثر من 100 دولة من أجل بلوغ حلول مستدامة للفقر وعدم المساواة:

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)

إنترمون أوكسفام (www.intermonoxfam.org)

أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام نوفيبي (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كويبيك (www.oxfam.qc.ca)

يرجى الاتصال بنا أو الكتابة لأي من المؤسسات أعلاه لطلب المعلومات، أو زيارة: www.oxfam.org